حانَتْ لحظة الحقيقة لليمن

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 31/007/2011 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف الأمامي: مشيعون يحملون نعوش القتلى من المحتجين المناهضين للحكومة في إحدى الجنازات بصنعاء، 20 مارس/آذار 2011. فقد قتل العشرات من المحتجين إثر هجوم القناصة على المتظاهرين في أعقاب صلاة الجمعة قبل يومين. © Private
صورة الغلاف الخلفي: نسوة ترفع أيديهن، منقوشاً عليها كلمة «ارحل»، خلال تجمع حاشد مناهض للحكومة خارج جامعة صنعاء، 12 مارس/آذار 2011. © Private

amnesty.org

قائمة المحتويات

مقدمة 5

1. قمع الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح 7

أ) ترهيب النشطاء خلال الاضطرابات التي اندلعت في البداية 7

ب) عمليات قتل المحتجين 10

ج) عدم كفاية التحقيقات 15

د) حالة الطوارئ 17

2. الاضطرابات في الجنوب 18

أ) الاستخدام المفرط للقوة 18

ب) اعتقالات النشطاء الجنوبيين وإساءة معاملتهم 20

3. تنظيم "القاعدة" والرد عليه 24

أ) الهجمات من قبل تنظيم "القاعدة" وغيره من الجماعات المسلحة 24

ب) مزاعم القتل غير المشروع على أيدي قوات الأمن 24

ج) اعتقال المشتبه بهم وإساءة معاملتهم 26

د) المحاكمات الجائرة وعقوبة الإعدام 27

4. النزاع في صعدة 29

أ) الأوضاع عقب وقف إطلاق النار 29

ب) اعتقال أنصار الحوثي المشتبه بهم لفترات طويلة 30

خلاصة وتوصيات 32

الهوامش 35

مقدمـــة

"بدأ إطلاق النار من مبان مختلفة في وقت واحد تقريباً، واستمر لأكثر من 30 دقيقة."

شاهد عيان يصف لمنظمة العفو الدولية هجوماً على مخيم الاحتجاج في صنعاء في 18 مارس/آذار 2011، أسفر عن مقتل 52 شخصاً بحسب ما ورد.

شهدت الأشهر القليلة الأولى من عام 2011 تدهوراً سريعاً في أوضاع حقوق الإنسان في اليمن. وتمثَّلت أفظع مظاهر ذلك التدهور في القمع الوحشي للاحتجاجات المطالبة بالإصلاح، ومن ثم بتنحي الرئيس علي عبدالله صالح، التي أجَّجتها مشاعر الإحباط من الفساد والبطالة وقمع الحريات في البلاد، وألهمتها أحداث تونس ومصر. وقد قُتل عشرات المحتجين وجُرح مئات آخرون نتيجة لاستخدام قوات الأمن الذخيرة الحية لفض المظاهرات بشكل متكرر.

وقد كان رد السلطات غير مناسب بشكل مريع. وفي الوقت الذي أُعلن فيه عن إجراء تحقيقات في بعض عمليات القتل، فإن تلك التحقيقات لم تنل قدراً يُذكر من ثقة الناس. ففي بعض الحالات لم تُعلن أية تفاصيل بشأن طبيعة التحقيقات ونطاقها. وفي بعضها الآخر تثير المعلومات التي كُشف عنها النقاب فيما يتعلق بطبيعة هيئة التحقيق تساؤلات خطيرة حول قدرتها على إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة. وبحدود علم منظمة العفو الدولية، فإن السلطات القضائية لم تطلق سوى تحقيق واحد – في حوادث قتل المحتجين التي وقعت في 18 مارس/آذار. ولا يُعرف ما إذا اتُخذت أية إجراءات قضائية بحق أفراد قوات الأمن.

إن سجل السلطات في التحقيق في مزاعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن سجل بائس للغاية. فقد عجزت عن إجراء تحقيق كاف في الأنباء المتعلقة بالانتهاكات الهائلة التي ارتُكبت في سياق الاضطرابات التي وقعت في جنوب اليمن ضد من يُنظر إليهم على أنهم انفصاليون؛ وتلك التي ارتُكبت باسم مكافحة الإرهاب ضد المتهمين بالانتماء إلى تنظيم "القاعدة" أو مؤازرته؛ وفي سياق النـزاع المتقطع في الشمال بين قوات الحكومة وبين حركة التمرد الحوثية ضد أنصار الحوثي المشتبه بهم والسكان المدنيين في المنطقة بوجه أعم. وفي حين أن تلك الانتهاكات نادراً ما حظيت بتسليط الضوء عليها من قبل وسائل الإعلام الدولية بالقدر الذي حظيت به حوادث القمع الأخيرة للاحتجاجات المؤيدة للإصلاح، فإن هذه الانتهاكات وانعدام المساءلة عليها لا تقل إثارة للقلق.

واستمر ورود أنباء عن استخدام القوة المميتة ضد المحتجين المطالبين بانفصال جنوب البلاد على مدى الأشهر الأخيرة. ولكن بحدود علم منظمة العفو الدولية، فإنه لم يخضع أحد للمساءلة، سواء على حوادث القتل الأخيرة، أو على مقتل عشرات الأشخاص الآخرين خلال الاحتجاجات منذ عام 2007.

وعلى مدى العامين المنصرمين، قُتل عشرات الأشخاص الذين يُشتبه بأن لهم صلة بتنظيم القاعدة على أيدي قوات الأمن. وفي الوقت الذي يقع على عاتق الحكومة اليمنية واجب مكافحة الإرهاب واتخاذ تدابير لحماية المدنيين وغيرهم من الخاضعين لولايتها القضائية من الهجمات على أيدي الجماعات المسلحة، التي قتلت عشرات اليمنيين والأجانب في السنوات الأخيرة، فإن بعض عمليات القتل التي نفذتها قوات الحكومة ربما تصل إلى حد الإعدام خارج نطاق القضاء. بيد أنه لا يُعرف ما إذا فُتح أي تحقيق لتحديد ما إذا كان استخدام القوة المميتة على أيدي قوات الأمن قانونياً أم لا.

وقُتل مئات، وربما آلاف، المدنيين في النــزاع الدائر في منطقة صعدة منذ عام 2004، وسقط العديد منهم ضحايا للهجمات العشوائية وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي على أيدي قوات الحكومة وكذلك انتهاكات من قبل الحوثيين على ما يبدو. وتم تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق كي تتولى التحقيق في الانتهاكات التي ارتُكبت خلال الجولة الأخيرة من النــزاع، ولكن نتائجها لم تُعلن على الملأ حتى الآن. وليس ثمة ما يشير إلى أن السلطات اليمنية أجرت تحقيقات عاجلة ومحايدة وشاملة في مزاعم انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي اقتُرفت إبان النــزاع.

كما اعتُقل في السنوات الأخيرة مئات الأشخاص من المشتبه في مساندتهم للانفصال في الجنوب أو صلاتهم بتنظيم القاعدة، أو دعمهم للحركة الحوثية، بدون تهمة أو محاكمة، وحُرموا من إمكانية الطعن في قانونية اعتقالهم. وقد اعتُقل معظمهم بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أشهر قبل السماح لهم برؤية عائلاتهم، وتعرض بعضهم للتعذيب أو إساءة المعاملة بحسب ما ورد. وعجزت السلطات عموماً عن ضمان إجراء تحقيقات من أي نوع في الأنباء المتعلقة بمثل تلك الانتهاكات.

ويقف اليمن الآن في مواجهة لحظة الحقيقة. فبعد أن طلبت السلطات من المجتمع الدولي أن يساعدها على تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد، يتعين عليها قبول فكرة أنها بحاجة كذلك إلى مساعدته لها في إجراء تحقيقات لكشف النقاب عن الوقائع الكاملة والحقيقة بشأن حوادث القتل التي وقعت خلال الاحتجاجات الأخيرة في البلاد. ويجب أن تكون هذه التحقيقات بمثابة منصة انطلاق نحو عملية التعامل مع الإرث الثقيل للإفلات من العقاب على أنماط الانتهاكات التي ارتُكبت في السنوات الأخيرة على نطاق أوسع.

ويتعين على المجتمع الدولي كذلك أن يمارس ضغوطاً على السلطات اليمنية لحملها على دعوة خبراء دوليين لمساعدتها على إجراء تحقيقات مستقلة، كما يتعين عليه القيام بعملية إعادة تقييم أساسية فيما يتعلق بالمساعدات الأمنية التي يقدمها إلى اليمن.

ويحدد هذا التقرير بواعث القلق العميقة لمنظمة العفو الدولية بشأن رد الحكومة على الاحتجاجات المتعاظمة التي تطالب بالإصلاح والتي حدثت في هذا العام، وفشل السلطات في إجراء تحقيقات كافية في حوادث القتل غير القانوني وغيرها من الانتهاكات الأخرى على أيدي قواتها. كما يقدم التقرير تحديثاً حول بواعث القلق التي نشأت منذ يوليو/تموز 2010 من التحديات الرئيسية الأخرى لليمن في مجال الأمن وحقوق الإنسان، والتي وردت في تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر في عام 2011 بعنوان: *"اليمن: القمع تحت الضغط"*.[1] ولكنه لا يتناول قضايا أخرى مهمة في مجال حقوق الإنسان – من قبيل العنف والتمييز ضد المرأة، واعتقال وترحيل اللاجئين وطالبي اللجوء، وعقوبة الإعدام، والتعذيب وغيره من صنوف إساءة المعاملة – إلا إذا كانت مرتبطة مباشرة ببواعث القلق المذكورة هنا.[2]

1. قمع الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح

مظاهرة احتجاجية في 11 مارس/آذار 2011 AbdulRahman H. Jaber ©

أ) ترهيب النشطاء خلال الاضطرابات التي اندلعت في البداية

ازداد التوتر السياسي في اليمن منذ أن أعلنت الحكومة في 2 يناير/كانون الثاني 2011 عن مسودة تعديلات دستورية تسمح للرئيس علي عبدالله صالح، الذي تبوأ منصب رئيس الدولة منذ عام 1978 – كرئيس لليمن الشمالي أولاً، ثم كرئيس لليمن الموحد[3] منذ عام 1990 - بالترشح للانتخابات الرئاسية لولاية غير محدودة. وقد أثارت تلك الخطوة حفيظة أحزاب المعارضة والنشطاء خشية أن يكون الرئيس كان يمهِّد الطريق، ليس للبقاء في سدة الرئاسة مدى الحياة فحسب، وإنما أيضا لتوريث نجله أحمد علي عبدالله صالح من بعده.

وبعد مرور أسبوعين، أي في 14 يناير/كانون الثاني، تمت الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي. وفي الأسبوع التالي، خرجت مسيرات تضامنية مع الشعب التونسي. وتم بناء زخم شعبي، وشارك الطلبة ونشطاء المجتمع المدني في مظاهرة كبرى في العاصمة صنعاء في 22 يناير/كانون الثاني، ليس للتعبير عن تضامنهم مع الشعب التونسي فحسب، وإنما عن رغبتهم في تغيير النظام في اليمن، بما في ذلك إنهاء حكم الرئيس صالح.

وفي الساعات الأولى من صباح اليوم التالي، قُبض في صنعاء على **توكل كرمان**، رئيسة منظمة "صحفيات بلا قيود". وقالت توكل كرمان لمنظمة العفو الدولية إنها "اختُطفت" مع زوجها من قبل أفراد قوات الأمن بينما كانا خارج منـزلهما عائديْن من اجتماع مع الأمين العام "للتجمع اليمني للإصلاح"، وهو حزب سياسي معارض.

وقالت إن أفراد قوات الأمن لم يُبرزوا مذكرة اعتقال عندما طلبت منهم ذلك.

توكل كرمان © Amnesty International

وأشعلت تلك الاعتقالات فتيل احتجاج آخر في 23 يناير/كانون الثاني نظَّمه قادة منظمات حقوق الإنسان والصحفيون وطلبة الجامعة للمطالبة بإطلاق سراح توكل كرمان والمعتقلين الآخرين، وتكرار مطالبة الرئيس اليمني بالتنحي. وردت قوات الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، وأغلقت نقاط الدخول إلى منطقة الاحتجاج وانهالت بالضرب على بعض المحتجين.

وقبضت الشرطة على عشرات المتظاهرين، بينهم نشطاء في مجال حقوق الإنسان، منهم **خالد الانسي**، وهو محام يدافع عن حقوق الإنسان، و**علي الديلمي**، المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد اتُهم معظم المعتقلين، بمن فيهم الشخصان المذكوران آنفاً، بالاشتراك في احتجاج غير مرخص، ولكن أُطلق سراحهم بكفالة في اليوم التالي.[4]

خالد الانسي (يمين الصورة) في إحدى الاحتجاجات في صنعاء في 13 فبراير Private2011 ©

واتُهمت توكل كرمان بتنظيم احتجاج غير مرخص، ولكن أُطلق سراحها بكفالة في وقت لاحق من ذلك اليوم. وبعد بضعة أيام، ذُكر أن شقيق توكل كرمان تلقى مكالمة هاتفية طلبت منه إما أن يُلزم شقيقته بيتها، أو أن "أولئك الذين يشقون عصا الطاعة سيُقتلون". وقالت توكل لمنظمة العفو الدولية إنها أخذت التهديد على محمل الجد، وتعتقد أن مصدره هو السلطات اليمنية.[5]

في الوقت نفسه تقريباً، قام ائتلاف المعارضة المعروف باسم "أحزاب اللقاء المشترك" الذي يضم عدة جماعات، منها التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني، بتنظيم عدة مظاهرات كبرى، كانت أضخمها تلك التي خرجت في 27 يناير/كانون الثاني في صنعاء وغيرها من الأماكن، وشارك فيها عشرات الآلاف من المحتجين بحسب تقديرات المنظِّمين. وركز ائتلاف أحزاب اللقاء المشترك مطالبه على رفض التعديلات الدستورية المقترحة ورغبة الرئيس المتصوَّرة في توريث السلطة لأولاده من بعده، مع أن بعض المحتجين ذهبوا إلى أبعد من ذلك، ونادوا بتنحي الرئيس. وقال بعض النشطاء لمنظمة العفو الدولية إن محتجين في صنعاء غيَّروا مكان احتجاجهم في اللحظات الأخيرة من ميدان التحرير إلى الميدان الواقع خارج المباني الجديدة لجامعة صنعاء، والذي سيصبح فيما بعد بؤرة التجمع لحركة الاحتجاج.

في 2 فبراير/شباط أعلن الرئيس علي عبدالله صالح أنه سيغادر منصبه في عام 2013 عندما تنتهي فترة ولايته الرئاسية، وسيدعو إلى وقف عملية تعديل الدستور، وإلى فتح حوار مع أحزاب اللقاء المشترك.[6] وفُهمت تلك الخطوة بأنها محاولة لامتصاص الغضب. وأعرب أحد النشطاء لمنظمة العفو الدولية عن استمرار بواعث قلقه قائلاً:

"لا يزال أحمد علي عبدالله صالح قائداً لقوات الحرس الجمهوري. كما أن يحيى محمد عبدالله صالح، ابن شقيق الرئيس، هو قائد قوات الأمن العام، بينما يقود ابن شقيقه الآخر، طارق محمد عبدالله صالح، قوات الأمن الخاصة. فكيف يمكن أن نقتنع بأنه سيكون هناك تغيير حقيقي، إذا لم يتم إزاحتهم عن هذه المناصب؟ وليس ثمة من ضمانات لإحداث أية تغييرات حقيقية."

في صنعاء يوم 3 فبراير/شباط 2011 (تظهر صورة جامعة صنعاء على اليسار) © Benjamin Wiacek

في اليوم التالي، قام تجمع واسع مؤلف من الطلبة والنشطاء الشباب بشكل أساسي، أطلق على نفسه اسم "شباب 3 فبراير/شباط"، (ومنذ ذلك الوقت أخذ يشير إلى نفسه باسم "شباب الثورة") بتنظيم احتجاجات جماهيرية في صنعاء، وأعلن في 30 يناير/كانون الثاني أنه يطالب الرئيس علي عبدالله صالح باتخاذ عدد من التدابير، منها إقالة نجل الرئيس أحمد علي عبدالله صالح من منصبه كقائد للحرس الجمهوري وإقالة الحكومة والمسؤولين الفاسدين وحل البرلمان وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإعادة الأموال "المختلَسة" والاستقالة من منصب الرئاسة والتعهد بعدم الترشح لولاية أخرى.[7] وفي خطاب ألقاه أمام عدد من زعماء القبائل في 21 فبراير/شباط انتقد الرئيس صالح مطالب المحتجين، واصفاً إياها بأنها "مرتفعة بصورة غير مقبولة".[8]

وورد أن احتجاجات يوم 3 فبراير/شباط اجتذبت عشرات الآلاف من المحتجين. وفي صنعاء، قال نشطاء حقوق الإنسان في اليمن إن السلطات ردت على المحتجين بإلقاء القبض على ما لا يقل عن 30 متظاهراً، حيث أُطلق سراح

العديد منهم بعد ذلك بوقت قصير، وقيل إن أربعة رجال، وهم **حبيب محمد سعيد**، و**زكريا محمد عبدة سعيد**، و**أسامة الأهنوني** و**أحمد القطيمي** – احتُجزوا في مركز شرطة عليا في صنعاء لمدة أسبوع تقريباً قبل إطلاق سراحهم بدون تهمة. وذُكر أنه تم وقف أربعة من طلبة جامعة صنعاء الذين شاركوا في احتجاجات 3 فبراير/شباط عن الدراسة، وهم **رداد السلامي** و**ميرزا الجنيد** و**فارس أبو بارعة** و**أسماء البوحيدر**.

وعقب سقوط الرئيس المصري حسني مبارك في 11 فبراير/شباط، نُظم عدد من التجمعات الاحتفالية في صنعاء وفي سائر أنحاء البلاد. وفي 12 فبراير/شباط، تظاهر نحو 1,000 شخص، معظمهم من الطلاب والشباب، في مدينة تعز، وهي المدينة الأكثر اكتظاظا في اليمن. وقد قُبض على أكثر من 100 شخص، ثم أُطلق سراحهم بدون تهمة بعد ذلك بوقت قصير.

ب) عمليات قتل المحتجين

في 13 فبراير/شباط أعلن ائتلاف "أحزاب اللقاء المشترك" أنه قبِل العرض الذي قدمه الرئيس علي عبدالله صالح في 2 فبراير/شباط بالدخول في مفاوضات لنـزع فتيل التوتر السياسي، ولكنه دعاه إلى السماح بتنظيم الاحتجاجات السلمية، وإزاحة أبنائه وأقربائه من المؤسسات العسكرية، وإشراك الحوثيين والحراك الجنوبي ونشطاء المعارضة في الشتات في المفاوضات.[9]

محتجون يضربون بخيامهم خارج جامعة صنعاء
© Benjamin Wiacek

بيد أن المحتجين من جيل الشباب انتقدوا ائتلاف أحزاب اللقاء المشترك بسبب استعداده للدخول في مفاوضات مع الرئيس صالح في غياب ضمانات بحدوث تغيير حقيقي، وقرروا مواصلة حركة الاحتاج، التي انضم إليها الجمهور العام على نحو متزايد. وبدأت المظاهرات في صنعاء بالخروج بشكل يومي، وتطورت إلى إقامة مخيم احتجاج مستمر في الميدان خارج المباني الجديدة لجامعة صنعاء، التي أطلق عليها المحتجون اسم "ميدان التغيير". وطالب المحتجون بتنحي الرئيس بصراحة أكبر من أي وقت مضى، ولكنهم في الوقت نفسه أعربوا عن قلقهم من الفساد والمحسوبية على أعلى المستويات في السلطة، فضلاً عن الفقر والبطالة.

وامتدت الاحتجاجات إلى مدن أخرى في شتى أنحاء البلاد – من مدينة الحديدة الساحلية في الغرب إلى مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت في الشرق، ومن مدينة صعدة في أقصى الشمال إلى مدينة عدن في الجنوب. وفي بعض المدن، كتعز، تبنى المحتجون مطالب شباب 3 فبراير/شباط. وفي جنوب البلاد، حيث ظلت الاحتجاجات المناهضة للتمييز الذي يُمارس ضد الجنوبيين والمطالبة بالانفصال على نحو متزايد تندلع منذ عام 2007، كانت الاحتجاجات تضم في صفوفها مؤيدي اليمن الموحَّد الذين يؤمنون بالإصلاح السياسي ومؤيدي الانفصال الذين يرون أن سقوط الرئيس صالح يمثل الخطوة الأولى نحو استقلال جنوب البلاد. وقد استمرت الاحتجاجات التي تدعو إلى انفصال الجنوب في مدن وبلدات جنوب اليمن، مع أنها أصبحت أقل حدة منذ أواسط فبراير/شباط 2011، عندما تحول المتظاهرون إلى التركيز إلى حد كبير على الإطاحة بالرئيس. وفي شمال البلاد، كما كان الحال في مدينة حرف سفيان

بمحافظة عمران، دعا المتظاهرون كذلك إلى تنحي الرئيس صالح.

مظاهرة احتجاجية في تعز في 11 مارس/آذار 2011 © Al-masdar Online

ومع اتساع نطاق الاحتجاجات، اشتدت قبضة قوات الأمن وازدادت ردودها قسوة، الأمر الذي زاد من شعور المحتجين بالمظالم. فقد ورد أن قوات الأمن – التي كان بعض أفرادها يرتدون البزات الرسمية، بينما كان آخرون يرتدون ملابس مدنية – استخدمت طائفة من الأسلحة والذخائر والمعدات ذات الصلة، ومنها الغاز المسيل للدموع من صنع الولايات المتحدة [10] والذخيرة الحية للأسلحة النارية [11] والرصاص المطاطي [12] والقنابل اليدوية المطاطية من صنع الولايات المتحدة [13] ومسدسات مكافحة الشغب [14] والهراوات الكهربائية [15]. كما أطلقت قوات الأمن النار على المحتجين من العربات المصفحة. [16] وفي بعض الحالات، لم يكن واضحاً ما إذا كان الأشخاص الذين يرتدون ملابس مدنية هم من أفراد قوات الأمن أم أشخاصاً متواطئين معهم.

وشاعت أنباء عن الاستخدام المفرط للقوة. ففي 1 أبريل/نيسان، كان ما لا يقل عن 94 متظاهراً قد قُتلوا في الاحتجاجات، بينهم ما لا يقل عن 59 في صنعاء و 28 في عدن واثنان في تعز واثنان في حرف سفيان وواحد في إب وواحد في المكلا وواحد في البيضاء. وذُكر أن مئات آخرين أُصيبوا بجروح.

وادعت السلطات أن المتظاهرين قذفوا الحجارة على قوات الأمن في بعض الاحتجاجات، وأنه كان لا بدَّ من استخدام القوة في بعض الحالات لدرء الأذى عن الأشخاص والممتلكات. ولا علم لمنظمة العفو الدولية بأية أنباء من مصادر مستقلة حول مقتل أفراد من قوات الأمن أو إصابتهم بجروح خطيرة في أية احتجاجات مؤيدة للإصلاح، كما لم ترد للمنظمة أية حالة تتعلق باستخدام المحتجين للأسلحة النارية ضد أفراد الأمن. وادعت السلطات أن السكان المحليين في الأحياء التي وقعت فيها احتجاجات تصادموا في بعض الحالات مع المحتجين، وأن قوات الأمن لم يكن لها علاقة بالأمر، وهي ادعاءات دحضها المحتجون والسكان المحليون على السواء.

وتعترف منظمة العفو الدولية بمسؤولية السلطات اليمنية عن ضمان السلامة العامة واحترام القانون والنظام. بيد أن السلطات اليمنية استخدمت القوة المفرطة بشكل متكرر لتفريق المحتجين، في الوقت الذي لم يشكلوا أي خطر حقيقي على حياة أفراد قوات الأمن أو غيرهم. وفي حالات عديدة، بدا أن استخدام القوة كان مفرطاً بشكل فاضح، ولاسيما عند استخدام الذخيرة الحية، مما أظهر ازدراء للحياة الإنسانية. وبموجب المعايير الدولية، من قبيل المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، فإن استخدام القوة يكون ضرورياً فقط للرد على الأفعال التي تهدد الأرواح والأمن، ويجب أن يكون متناسباً.

سامية الأغبري في إحدى الاحتجاجات بصنعاء في 13 فبراير/شباط 2011 © Private

في 13 فبراير/شباط شنت قوات الأمن هجوماً على جمهور مؤلف من 2,000 شخص كانوا يحتجون في صنعاء بطريقة سلمية بحسب ما ذُكر.[17] وقالت الصحفية سامية الأغبري لمنظمة العفو الدولية إنها ضُربت وفقدت وعيها بعدما دفعها بشدة أحد أفراد قوات الأمن، كان يرتدي ملابس مدنية، وأوقعها أرضاً، ثم حاول أن يقتادها بعيداً أثناء قمع المظاهرة. وورد أن بعض المحتجين تعرضوا للضرب بالهراوات الكهربائية. وقال المحامي و الناشط الحقوقي **خالد الانسي** لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن اعتدت عليه بالهراوات الكهربائية وإنه سمع المحتجين يصرخون "كهرباء! كهرباء!" أثناء ضربهم.[18] ويُذكر أن الهراوات الكهربائية يمكن أن تتسبب بآلام حادة وأن تطلق صعقات متكررة عند ضغط زر ما بدون أن تترك علامات واضحة.

في 16 فبراير/شباط، وردت أنباء عن مقتل أربعة رجال وإصابة عشرات آخرين بجروح[19] عندما فتحت قوات الأمن النار على محتجين خرجوا في منطقة المنصورة في عدن كانوا يطالبون بالإصلاح وتغيير النظام.[20] وضربت قوات الأمن طوقاً حول المنطقة ومنعت سكان عدن من دخولها. وقد بدأ الاحتجاج سلمياً، وسار بدون حوادث خطيرة عندما كانت قوات الشرطة المدنية هي التي تتولى مهمة حفظ الأمن في البداية. ولكن المحتجين تعرضوا للهجوم بعد أن وصلت قوات الأمن المركزي وفتحت النار عليهم.

وقال شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية إنه عقب الهجمات، قام رجال يرتدون ملابس مدنية، يُعتقد أنهم من أفراد قوات الأمن أو من المتعاونين معهم، بإلحاق الضرر بالممتلكات. وقال شخص آخر للمنظمة إن "رجالاً بملابس مدنية هاجموا المباني وأحرقوا السيارات، ولكن ذلك لم يكن سوى محاولة لتبرير استخدام القوة المفرطة من جانب السلطات".[21]

في 18 فبراير/شباط، وردت أنباء عن مقتل اثنين من المحتجين وإصابة عشرات آخرين بجروح عندما هوجم

محتجون كانوا ينفذون اعتصاماً لمدة أسبوع في ساحة صافر المركزية بمدينة تعز.[22] وقال شهود عيان من تعز لمنظمة العفو الدولية إن رجالاً يرتدون ملابس مدنية، ممن يُعتقد أنهم من أفراد قوات الأمن، أو من المتعاونين معهم، ألقوا ما وصفوه بأنه قنبلة يدوية من سيارة على المحتجين الموجودين في الميدان، وفتحوا النار عليهم. وذُكر أن أفراد قوات الأمن الذين كانوا يرتدون بزات رسمية ويتمركزون في مكان قريب من الميدان، لم يحركوا ساكناً لحماية المحتجين.

إحدى الاحتجاجات في صيرة، عدن في فبراير/شباط
© Private 2011

في 25 فبراير/شباط، ذُكر أن قوات الأمن أطلقت النار على المحتجين في منطقة المعلا بعدن من عربات مدرعة، فضلاً عن مهاجمة المنازل التي يُعتقد أن المحتجين كانوا يحاولون اللجوء إليها. وقيل إن رجلين قُتلا في منــزليهما خلال عملية إطلاق نار كثيفة، وقد أُصيب كلاهما في الرأس.[23] وكان من بين الأنباء الأشد إثارة للقلق أن قوات الأمن رفضت السماح للسكان بنقل الجرحى إلى المستشفى عقب قيام قوات الأمن بإطلاق النار على المحتجين والمارة. حوالي 10 أشخاص قتلوا على خلفية هذه الأحداث. في عدن[24] بحسب ما ورد.

وقال أحد الأطباء لمنظمة العفو الدولية:

"ذهبتُ إلى منطقة المعلا كي أنقل الجرحى إلى المستشفى، وعندما وصلت إلى هناك رفضت قوات الأمن السماح لي بالدخول، وطلبت مني العودة. أبرزتُ لهم بطاقة هويتي، وقلت لهم إنني طبيب وأريد مساعدة الجرحى الذين كانوا ينــزفون في الشوارع. ولكن أفراد الأمن قالوا لي: 'دعهم يموتون'، وأرغموني على العودة أدراجي."

في 4 مارس/آذار، ورد أن جنوداً يمنيين فتحوا النار على المحتجين في بلدة حرف سفيان بمحافظة عمران في الشمال. ووفقاً لمعلومات حصلت عليها منظمة العفو الدولية، فإن المحتجين كانوا يغادرون منطقة الاحتجاج بالسيارات، عندما فتح جنود، كانوا يقفون عند نقطة عسكرية، النار عليهم، مما أسفر عن مقتل رجلين في سيارة واحدة وإصابة عدد آخر بجروح.[25] ونفت وزارة الدفاع اليمنية أن يكون الجيش قد أطلق النار على المحتجين. بيد أن شاهد عيان قال لمنظمة العفو الدولية:

"كان الاحتجاج سلمياً. لم يرم أحد حجراً على نقطة الجيش، ولم يستخدم أحد العنف ضد الجنود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحوثيين هم الذين نظموا ذلك الاحتجاج. ومن المعروف أن الحوثيين خاضوا ستة حروب مع السلطات، ولو أرادوا مهاجمة السلطات لاستخدموا أسلحتهم وليس الحجارة."

لقد هاجمت قوات الأمن المحتجين في أشد حالات ضعفهم، في وقت متأخر من الليل وأثناء أداء الصلاة. وقد هاجمتهم مرتين على الأقل في غارات ليلية مميتة ضدهم. ففي 8 مارس/آذار استخدمت قوات الأمن الطلقات الحية والغاز المسيل للدموع ضد المحتجين المخيِّمين خارج جامعة صنعاء، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة نحو 100

آخرين بجروح.[26] وكانت تلك المرة الثانية خلال ثلاثة أسابيع التي يُقتل فيها محتجون في غارة شنتها قوات الأمن في صنعاء في وقت متأخر من الليل. وفي الغارة السابقة التي شنتها قوات الأمن في صنعاء في ساعة متأخرة من ليلة 22 فبراير/شباط، قُتل اثنان من المحتجين بالرصاص عندما قامت قوات الأمن، بمساعدة رجال وصفهم شهود عيان بأنهم "بلاطجة"، بمهاجمة مجموعة من الأشخاص الذين كانوا قد أقاموا مخيم احتجاج خارج الجامعة.

محتجون يؤدون الصلاة في صنعاء في 13 مارس/آذار 2011 © AbdulRahman H. Jaber

في بعض الحالات قُتل محتجون عندما هاجمتهم قوات الأمن أثناء أداء الصلاة. ففي 12 مارس/آذار قُتل ثلاثة من المحتجين[27] وجُرح أكثر من 1,000 شخص آخر في صنعاء عندما فتحت قوات الأمن النار على مخيم الاحتجاج في ما أطلق عليه المحتجون اسم "ميدان التغيير" بالقرب من جامعة صنعاء، أثناء أداء صلاة الفجر. وورد أن "البلاطجة" هاجموا سيارات الإسعاف التي حاولت نقل الجرحى. وقال أحد الطلبة الأعضاء في مخيم الاحتجاج لمنظمة العفو الدولية:

"ليلة الجمعة بدأنا نشتبه في أن قوات الأمن كانت تستعد للقيام بعملية ضدنا، بعد أن كثفت وجودها في المنطقة فبدأنا نهتف: 'سلمية، سلمية، سلمية' ولكنها شنت الهجوم علينا أثناء أداء الصلاة." [28]

لقد كان الهجوم المنسق بوضوح على مخيم الاحتجاج في صنعاء في 18 مارس/آذار يمثل أخطر حوادث العنف التي وقعت ضد المحتجين. وأسفر ذلك الهجوم عن مقتل 52 شخصاً وإصابة مئات الأشخاص بجروح.[29] ومنذ ذلك الوقت، أطلق المحتجون على ذلك اليوم اسم "الجمعة الدامية". وقيل إن المحتجين كانوا يرددون هتافات مناهضة للحكومة، عندما بدأ رجال مسلحون يرتدون ملابس مدنية، ويُعتقد أنهم من أفراد قوات الأمن، في الساعة الواحدة والنصف مساءً عقب صلاة الجمعة، بإطلاق الرصاص الحي من أسطح المباني القريبة. كما أطلق أفراد قوات الأمن النار على المحتجين من الشارع في الوقت نفسه.

وقال شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية: "بدأ إطلاق النار من مبان مختلفة في الوقت نفسه واستمر لأكثر من 30 دقيقة". وقال شاهد عيان آخر إن معظم القتلى أُصيبوا بالرصاص في الرأس أو الصدر أو العنق، ولقي العديد منهم حتفهم في عين المكان. ويبدو أن هذا الهجوم نُفذ من قبل قوات الأمن التي أطلقت النار بشكل متعمد لقتل المحتجين من مواقع استراتيجية مشرفة على المكان.[30] وفي أعقاب تلك الحادثة، بدأ المحتجون بالمطالبة بمحاكمة أفراد الأمن الذين أصدروا الأوامر باتخاذ الإجراءات التي أدت إلى قتل المحتجين أو جرحهم، أو نفذوا تلك الأوامر.

وأعلن عدد من ضباط الجيش وأعضاء البرلمان من حزب المؤتمر الشعبي العام والسفراء عن تقديم استقالاتهم من مناصبهم احتجاجاً على تزايد استخدام العنف من قبل قوات الأمن، والانضمام إلى المحتجين.

وورد أنه قُبض على مئات المحتجين على خلفية الاحتجاجات. ففي عدن، مثلاً، قُبض على عشرات المحتجين في 16 فبراير/شباط 2011، واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي في سجن المنصورة لمدد تتراوح بين أسبوع واحد وأسبوعين، مما أثار القلق من احتمال تعرضهم لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.[31] ويبدو أنه تم إطلاق سراح العديد منهم بعد ذلك بوقت قصير. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من متابعة تفاصيل حالاتهم، ولكنها تشعر بالقلق من احتمال اعتقال بعضهم بمعزل عن العالم الخارجي لفترات مختلفة، مما يثير القلق من تعرضهم لخطر التعذيب وإساءة المعاملة.[32]

صف من الجثامين إثر إحدى الاحتجاجات بصنعاء في 18 مارس/آذار 2011 © Abdulrahman H. Jaber

ج) عدم كفاية التحقيقات

إن رد السلطات على ارتفاع معدلات الخسائر في الأرواح في صفوف المحتجين كان غير كاف بشكل فظيع. وفي الوقت الذي تم فيه الإعلان عن إجراء تحقيقات في بعض عمليات القتل، ولاسيما في صنعاء وعدن، فإن تلك التحقيقات لم تنل قدراً يُذكر من ثقة المحتجين. إذ يبدو أن معظمها أُوكل إلى هيئات لا تتمتع بصلاحية إجراء تحقيقات قضائية، ولذا فإن من غير المحتمل أن تؤدي إلى تقديم مرتكبي الانتهاكات إلى ساحة العدالة. وفي بعض الحالات، من قبيل متابعة حوادث قتل المحتجين في صنعاء في 12 مارس/آذار، أعلنت السلطات عن فتح تحقيقات،[33] ولكنها لم تعلن أية معلومات أخرى منذ ذلك الحين. وفي حالات أخرى، كُشف النقاب عن بعض المعلومات المتعلقة بهيئة التحقيق، ولكن طبيعة تلك الهيئة تثير تساؤلات خطيرة بشأن قدرتها على إجراء تحقيقات وافية ومستقلة ومحايدة.

محتج مصاب إثر إحدى الاحتجاجات بصنعاء في 18 مارس/آذار 2011 © Benjamin Wiacek

وعقب عمليات قتل المحتجين في عدن خلال شهر فبراير/شباط، أمر الرئيس بفتح تحقيق في تلك الحوادث.[34] وفي 3 مارس/آذار تم تشكيل لجنة تتمتع بصلاحية رفع تقاريرها إلى رئيس الجمهورية، وتم تعيين وزير الدولة لشؤون الإدارة المحلية عبد القادر هلال رئيساً للجنة. وضمت اللجنة في عضويتها كلاً من عبدالله راجح، رئيس نقابة المحامين، وحورية مشهور، نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة، وهي كيان حكومي. وقد أكملت اللجنة عملها في 11 مارس/آذار، وذُكر أنها خلصت إلى نتيجة مفادها أنها حصلت على معلومات حول الاستخدام المفرط للقوة على أيدي قوات الأمن، ولكنها قالت إن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من التحقيقات. وأعرب بعض النشطاء وأقرباء المحتجين القتلى والجرحى عن بواعث قلقهم من عدم تمتع اللجنة بالحيادية، وقالوا إنهم لن يتعاونوا معها ما لم يتم تحميل المسؤولية عن عمليات القتل لقوات الأمن. ولم يُعلن تقرير اللجنة على الملأ حتى الآن، ولم تتضح ماهية المتابعة التي أمر بها الرئيس، إن وُجدت. وقد قدمت حورية مشهور استقالتها من اللجنة قبل أن تكمل عملها (كما استقالت من منصبها في اللجنة الوطنية للمرأة)، وقالت إنها شهدت بشكل مباشر القمع القاسي للمحتجين على أيدي قوات الأمن، عندما حاولت دخول مخيم الاحتجاج في صنعاء.

كما أُرسلت لجنة برلمانية لتقصي الحقائق للتحقيق في حوادث قتل المحتجين في عدن. ويمكن تشكيل مثل هذه اللجنة لفحص القضايا ذات الأهمية العامة كذلك. ولم تُعلن أية تفاصيل بشأن نطاق عمل اللجنة، ولكن اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق على وجه العموم تتمتع بصلاحية التحقيق في القضايا ذات الأهمية العامة. وذُكر أن اللجنة غادرت عدن قبل استكمال تحقيقاتها، وذلك بعد أن أعرب النشطاء وأقرباء القتلى والجرحى من المحتجين عن قلقهم بشأن حيدة اللجنة، شأنها شأن اللجنة الرئاسية، وقالوا إنهم لن يتعاونوا معها ما لم يتم تحميل المسؤولية عن عمليات القتل لقوات الأمن.[35]

وبحدود علم منظمة العفو الدولية، فإن السلطات القضائية فتحت تحقيقاً واحداً فقط؛ إذ أعلن النائب العام في 19 مارس/آذار عن أنه سيتم فتح تحقيق في حوادث قتل المحتجين التي وقعت في صنعاء في 18 مارس/آذار.[36] ولم تُعلن أية تفاصيل أخرى بهذا الشأن، غير أنه لم تُتخذ أية إجراءات قضائية بحق المشتبه بهم من مرتكبي الأفعال غير القانونية من قوات الأمن

ووفقاً لتقرير صحفي، فقد قُبض على رجل في تعز إثر حادثة إلقاء قنبلة يدوية على المتظاهرين في 18 فبراير/شباط.[37] بيد أنه لا علم لمنظمة العفو الدولية بأية تفاصيل أخرى متعلقة بذلك الرجل أو بما إذا أُتخذت أية

إجراءات قضائية بشأنه.

طبيبة في أحدى المستشفيات الميدانية بصنعاء في 15 مارس/آذار 2011
© AbdulRahman H. Jaber

إن عدم اتخاذ خطوات ملموسة لتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي أرتُكبت على أيدي قوات الأمن والأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا من المتعاونين معها يمثل نمطاً قديماً لتقاعس السلطات اليمنية عن محاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. بيد أن العدد المهول للمحتجين الذين قُتلوا أو جُرحوا في مثل تلك الفترة الوجيزة، وحقيقة أن تلك الانتهاكات ألحقت أذى خطيراً بأفراد الشعب العاديين الذين انضموا إلى المظاهرات في سائر أنحاء البلاد، يجعل من عدم بذل جهود جادة للكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة لهم ولعائلاتهم، أمراً مثيراً للقلق العميق.

د) حالة الطوارئ

في أعقاب مقتل 52 شخصاً في 18 مارس/آذار، أعلن الرئيس صالح حالة الطوارئ لمدة 30 يوماً.[38] وبحسب المادة 121 من الدستور اليمني، فإنه لا يجوز إعلان حالة الطوارئ إلا في ظروف الحرب أو الفتنة الداخلية أو الكوارث الطبيعية، ولفترة محدودة. ولكن عبارة "الفتنة الداخلية" غير معرَّفة بالتفصيل.

وبموجب المادة 121 من الدستور يجب أن يسن البرلمان قانوناً للموافقة على إعلان حالة الطوارئ في غضون سبعة أيام. وفي 23 مارس/آذار وافق البرلمان على مشروع مقدم إليه من قبل الحكومة اليمنية. ويُذكر أن قانون حالة الطوارئ [39] يمنح قوات الأمن سلطات واسعة لتنفيذ عمليات اعتقال بدون التقيد بقانون الإجراءات الجنائية. فالمادة 7 (1) تمنح السلطات صلاحية فرض قيود مشددة على التجمعات العامة، ويمكن استخدامها لحظر المظاهرات. كما أن المادة 7 (2) تمنح السلطات صلاحية وقف عمل "جميع وسائل الإعلام... ووسائل التعبير ومنعها ومصادرتها". وتنص المادة 26 على تعليق العمل بأية قوانين تتناقض مع قانون حالة الطوارئ بدون الإشارة إلى أيٍّ من تلك القوانين هو المقصود.

ويبدو أن قانون حالة الطوارئ بمثابة محاولة يائسة لتعزيز آليات القضاء على المعارضة ومنع الشهود على انتهاكات حقوق الإنسان من التقدم للشهادة. وقد ندد نشطاء حقوق الإنسان في اليمن بحالة الطوارئ واعتبروها اعتداء على حرية التعبير، بينما شكك بعض البرلمانيين اليمنيين في صحة عملية التصويت نفسها.

وفي وقت لاحق من يوم 23 مارس/آذار، أغلقت السلطات اليمنية مكتب قناة الجزيرة في صنعاء، ويُحتمل أن يكون ذلك الإجراء قد اتُخذ على خلفية تغطيتها لأنباء الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح. ولم تذكر السلطات اليمنية ما إذا كان قرار إغلاق مكتب الجزيرة قد اتُخذ على أساس قانون حالة الطوارئ، مع أن التوقيت أثار شكوكاً في أنه كذلك. وقام مهاجمون مجهولو الهوية بتخريب مكتب القناة. وباستثناء هذه الحادثة، فإن منظمة العفو الدولية لا تعلم ما إذا كانت قد اتُخذت تدابير قمعية محددة أخرى لتنفيذ أحكام قانون الطوارئ.

2. الاضطرابات في الجنوب

مظاهرة حاشدة للحراك الجنوبيPrivate © 2009

أ) الاستخدام المفرط للقوة

في جنوب البلاد، يواصل "الحراك الجنوبي"، وهو ائتلاف فضفاض لمجموعات سياسية، تنظيم احتجاجات تدعو على نحو متزايد إلى الانفصال. وقد استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة، وأحياناً المميتة، بما في ذلك الذخيرة الحية، ضد المحتجين. ومنذ مطلع يوليو/تموز 2010 حتى منتصف فبراير/شباط 2011، قتل ما لا يقل عن 12 شخصاً، بينهم متظاهرون ومارة، على السواء، كما جرح أشخاص عديدون في الاحتجاجات. وقتل العديد من هؤلاء أو أصيبوا، حسبما ورد، بالرصاص الحي أو باستخدام وسائل مميتة أخرى في ظروف لم يشكّلوا فيها أي تهديد لأرواح أفراد قوات الأمن أو لحياة الآخرين. وفي حالات مختلفة، زُعم أن قوات الأمن أطلقت الرصاص الحي على المحتجين دون سابق إنذار أو دون أن تسعى أولاً إلى استخدام أساليب غير مميتة للسيطرة عليهم أو تفريقهم.

قناف عبد القوي أحد الذين أصيبوا في جوار ساحة إحدى الاحتجاجات، وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه وفي يناير/كانون الثاني 2011، كان في مقهى الإنترنت الذي يديره في عدن عندما اندلعت مظاهرة احتجاج في الشارع خارج مقهاه. وكان المحتجون يطالبون بالإفراج عن أشخاص اعتقلوا بلا تهمة أو محاكمة. قال ما يلي:

"كان هناك بعض الشبان يحتجون، ثم جاء ستة أو سبعة أفراد تابعون لقوات الأمن بسرعة إلى المكان. قاموا

بإطلاق عيارات نارية على المحتجين. كان هناك نحو 150 – 200 منهم، وتمكنوا من نزع البنادق من أفراد قوات الأمن. وغادرت قوات الأمن المنطقة، ولكن بعد 15 دقيقة عادوا وراحوا يطلقون النار على الأشخاص الموجودين في الشارع. كنت قد خرجت إلى الشارع. فلذنا أنا والآخرون بالفرار، ودخلنا في شوارع جانبية. وتبعتنا قوات الأمن. وبينما كنت أدخل إحدى الطرق الجانبية نظرت ورأيت رجل أمن يصوب نحوي ورماني بالرصاص. لم تكن معي أسلحة، ولم أكن ضمن الاحتجاج؛ كنت قد خرجت إلى الشارع لأرى فقط ماذا كان يحدث. شعرت بشيء في ظهري. وكنت قد أصبت في كتفي. نقلت إلى المستشفى، حيث أخرجت الرصاصة. وعانيت الكثير من الألم، ولا أستطيع استخدام يدي بعد اليوم. أحتاج إلى العلاج، ولكن الحكومة لا تدفع لي لتلقي العلاج خارج البلاد، وليس لدي ما يكفي من المال لأسافر وأتلقى العلاج في الخارج."

وقد لقي ما يربو على 100 شخص مصرعهم، منذ بدء الاضطرابات في 2007، أثناء المظاهرات في الجنوب، كما جرح آلاف غيرهم. وأبلغ بعض أقرباء من قتلوا منظمة العفو الدولية أن النائب العام فتح تحقيقات في الحوادث ذات الصلة، ولكن العديد منهم قالوا إنه لم يباشر بأي تحقيق من أي نوع. ولم تتلق منظمة العفو الدولية أي معلومات تشير إلى استكمال ولو تحقيق واحد، أو إلى تقديم أي رجل أمن إلى ساحة العدالة لقتله شخصاً خارج القانون أثناء الاحتجاجات. كما لم يبلُغ المنظمة أن أية تعويضات قد منحت لضحايا مثل هذه الانتهاكات.

وقد شكَّلت التدابير التي اتخذتها القوات الحكومية في المنطقة المحيطة ببلدة الحبيلين، في منطقة ردفان بمحافظة لحج الجنوبية، والتي شهدت احتجاجات منتظمة تدعو إلى انفصال جنوب البلاد، مبعث قلق على وجه خاص.[40] إذ أبلغ أهالي المنطقة منظمة العفو الدولية أن القوات الحكومية اتخذت مواقع لها خارج البلدة في 16 ديسمبر/كانون الأول 2010. وراحت على مدار الأسابيع التالية تستخدم القوة المفرطة، على ما يبدو، لقمع الاحتجاجات. وأثناء إحدى هذه الاحتجاجات، في 17 يناير/كانون الثاني 2011، أصيب 16 شخصاً، حسبما قيل، عندما فتحت القوات النار عليهم.

وذكر الأهالي في المنطقة أن القوات الحكومية قامت في 30 يناير/كانون الثاني 2011 بقصف البيوت وساحات الأسواق بصورة تعسفية، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص، حسبما ورد، بمن فيهم امرأتان كانتا تتسوقان ورجل كان نائماً في بيته. وأورد موقع إلكتروني إخباري قريب من قوات الأمن أن العمليات ذات الطابع العسكري كانت تتم ضد مقاتلي "القاعدة" في المنطقة،[41] ولكن الأهالي أبلغوا منظمة العفو الدولية أنه ليس ثمة وجود لمقاتلين من هذا الصنف، وأنهم يعتقدون بأن مثل هذه التدابير قد اتخذت لمعاقبتهم على دعوتهم إلى الانفصال ونفذت بطريقة ترمي إلى التستر على ما ترتكبه القوات من انتهاكات لحقوق الإنسان خشية إخضاعها لتحقيقات عامة. وقالوا أيضاً إنهم يكافحون بلا جدوى من أجل لفت الأنظار إلى محنتهم، بينما وقعت دعواتهم إلى إجراء تحقيق مستقل في الأوضاع على آذان صماء. وورد أن ما يصل إلى 95 بالمئة من سكان الحبيلين، البالغ عددهم 25,000، فروا إلى مناطق أخرى في فترة من الفترات خشية التعرض للأذى.

ويقال إن نحو 53 شخصاً قد أصيبوا في الحبيلين، بمن فيهم 12 امرأة و18 طفلاً، بينما حالت قوات الأمن، بحسب سكان محليين، دون وصول البعض إلى المستشفى. وأبلغ أحد الأهالي منظمة العفو الدولية في فبراير/شباط 2011، في وصف للحالة في ديسمبر/كانون الأول 2010 ويناير/كانون الثاني 2011، ما يلي:

"كانت المناطق مغلقة من قبل قوات الأمن من ثلاث جهات. وواجهنا صعوبات في الوصول إلى مستشفيات لديها ما يكفي من التجهيزات، وانتهى بنا الأمر إلى نقل المصابين إلى مناطق لا توجد فيها مرافق صحية كافية."

وأقامت قوات الأمن، حسبما ذكر، ما لا يقل عن 15 نقطة تفتيش في محيط الحبيلين، ما جعل من الصعب على الناس دخول المنطقة أو الخروج منها دون الخوف من أن تتم إعادتهم أو أن يعتقلوا. وأدى هذا الوضع، على ما يبدو، إلى وقف دخول المواد التموينية إلى المنطقة: فجرى الحديث عن نقص في المواد الغذائية أحياناً، ما أدى إلى زيادة في الأسعار، وإلى إغلاق المطاعم المحلية أبوابها. وتعطلت شبكات الهاتف الخليوي في المنطقة لما لا يقل عن شهر في مطلع 2011.

ومن غير المتاح لمراقبي حقوق الإنسان وغيرهم من المراقبين دخول بلدة الحبيلين ومناطق أخرى في الجنوب، ولذا فإن منظمة العفو الدولية لا تملك سوى تفاصيل محدودة بشأن التدابير التي اتخذتها القوات الحكومية في نهاية 2010 ومطلع 2011. بيد أنها قامت بتوثيق تقارير مماثلة عن قيام القوات الحكومية بإغلاق المناطق المعروفة بتأييدها "للحراك الجنوبي" واستخدامها القوة المفرطة والمميتة ضد المتظاهرين هناك، ناهيك عن فرض قيود على التنقل بما أدى إلى شح في المواد الغذائية التي تدخل هذه المناطق، وقطع شبكات الهاتف النقال. ولم يبلُغ منظمة العفو الدولية أن السلطات اليمنية قد أعلنت على الملأ تفسيراً لما اتخذته القوات الحكومية من تدابير في الحبيلين، أو فتحت أي تحقيق في الوفيات والإصابات التي لحقت بالأشخاص، أو في التدابير العقابية الأوسع التي اتخذت، حسبما ذُكر، ضد السكان المحليين.

ب) اعتقالات النشطاء الجنوبيين وإساءة معاملتهم

أفرج في يوليو/تموز 2010 عن عدة قادة في "الحراك الجنوبي" حكم عليهم بالسجن فيما سبق عقب محاكمات جائرة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة"، وذلك بناء على عفو رئاسي أعلن في مايو/أيار 2010.

قاسم عسكر جبران، وهو دبلوماسي يمني محتجز منذ أبريل/نيسان 2009 وحكم عليهم بالسجن خمس سنوات بتهم "الإضرار باستقلال الجمهورية" و"بوحدة اليمن" وبتنظيم احتجاجات، كان أحد هؤلاء. إلا أنه ورد في 26 فبراير/شباط 2010 أنه قد اعتقل مجدداً مع آخرين عقب احتجاجات دعت الرئيس إلى التنحي، ويعتقد أنه ما زال رهن الاعتقال.

وأفرج في يوليو/تموز 2010، وفي وقت قريب منه، عن العديد من أنصار "الحراك الجنوبي" ممن اعتقلوا دون تهمة أو محاكمة بسبب أنشطتهم في "الحراك"، وذلك بناء على عفو رئاسي. وقد علمت منظمة العفو الدولية أن معظمهم أجبروا على توقيع تعهدات باحترام "القيم الوطنية" ووحدة اليمن.

حسن باعوم © Aden Press

غير أن السلطات اليمنية تواصل عمليات القبض مستهدفة من ترى فيهم ناشطين في "الحراك الجنوبي". وتكثفت الاعتقالات، حسبما ورد، في الفترة التي سبقت "دورة كأس الخليج لكرة القدم"، التي عقدت في عدن من 20 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 5 ديسمبر/كانون الأول، حيث قبض على عشرات الأشخاص. وأفرج عن العشرات دون اتهام في يناير/كانون الثاني، ولكن توافرت لمنظمة العفو الدولية معلومات بأن العشرات ما برحوا رهن الاعتقال دون تهمة أو محاكمة بالعلاقة مع انخراطهم المتصور في "الحراك الجنوبي".

فقبضت قوات الأمن على **حسن باعوم**، وهو زعيم بارز في "الحراك الجنوبي" يبلغ من العمر 70 سنة ورئيس تنظيم "المجلس الوطني الأعلى

لتحرير الجنوب"، في 9 نوفمبر/تشرين الثاني أثناء قيادته سيارته في الطريق من عدن إلى الضالع. واقتيد إلى سجن "الأمن السياسي" في صنعاء واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي لأكثر من أسبوعين. وفي ديسمبر/كانون الأول ورد أنه نقل إلى المستشفى؛ ويقال إنه يعاني من ارتفاع ضغط الدم واضطرابات في القلب، ومن داء السكري.[42] وأفرج عنه بلا تهمة في يناير/كانون الثاني 2011. بيد أن قوات الأمن عادت وقبضت عليه في مستشفى في عدن، حيث كان يتلقى العلاج من كسر في ساقه، في 20 فبراير/شباط 2011 عقب احتجاجات في عدن دعت إلى تنحي الرئيس علي عبد الله صالح (أنظر ما سبق)؛ وورد أنه كان قد دعا إلى عقد "يوم غضب" في الأقاليم الجنوبية ضد الحكومة اليمنية. ويعتقد أنه نقل، عقب القبض عليه، إلى مستشفى عسكري في عدن ونقل بعد ذلك إلى السجن المركزي في صنعاء. وحتى 1 أبريل/نيسان، كان لا يزال محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي، حسبما ذكر.[43]

أحمد سالم بلفقية © Private

وقبضت قوات الأمن على **أحمد صالح بلفقيه** ورجلين آخرين، هما **ناجي فتح** و**محمد بامصري**، في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 من أحد المقاهي في تريم في محافظة حضرموت. والرجال الثلاثة جميعاً ناشطون في "الحراك الجنوبي". واقتيدوا إلى "دائرة المباحث الجنائية" في سيئون، حيث احتجزوا طيلة شهر قبل أن ينقلوا إلى السجن المركزي في سيئون. وطبقاً لمعلومات تلقتها منظمة العفو الدولية، اعتقل أحمد سالم بلفقيه بمعزل عن العالم الخارجي أثناء احتجازه في "دائرة المباحث الجنائية"، ولم تبلّغ عائلته بمكان وجوده حتى نقل إلى السجن المركزي. وفي 6 فبراير/شباط، نقل أحمد سالم بلفقيه إلى سجن المكلا المركزي، حيث استمر، حتى 1 أبريل/نيسان، اعتقاله بلا تهمة أو محاكمة.

بسام صائل، البالغ من العمر 17 سنة، كان بين من ورد أنهم جرحوا في قصف سوق الحبيلين في 30 يناير/كانون الثاني 2011. ونقل إلى المستشفى، ولكن قوات الأمن أخرجته من المستشفى، بحسب معلومات تلقتها المنظمة، عقب بضعة أيام. ولم يعرف أهله بمكان وجوده لعدة أيام حتى علموا في نهاية المطاف بأنه معتقل لدى "دائرة المباحث الجنائية" في لحج، حيث لا تزال السلطات تحرمه من العناية الطبية.

بسام مقبل، وهو جندي يبلغ من العمر 25 سنة، أصيب أيضاً في قصف منطقة سوق الحبيلين في 30 يناير/كانون الثاني. وكان في إجازة لمدة أسبوع لزيارة أهله. واقتادته قوات الأمن من مستشفى ابن خلدون في لحج، حيث كان يتلقى العلاج. ويعتقد أيضاً أنه معتقل في "دائرة المباحث الجنائية" في لحج، حيث ما برحت السلطات تحرمه من تلقي العناية الطبية.

وشملت الاعتقالات كذلك النساء. إذ قبض رجال تابعون لقوات الأمن في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 في عدن على **زهرة صالح**، البالغة من العمر 39 سنة.[44] وكان رجال الأمن قد ذهبوا إلى بيتها ورفضت السماح لهم بتفتيش البيت دون إبراز مذكرة تفتيش. وقبض على والدها في صباح 8 نوفمبر/تشرين الثاني وأفرج عنه عقب ساعتين. وفي حوالي الساعة العاشرة من اليوم نفسه، فتشت قوات الأمن البيت ولكن لم تجدها. وقبض عليها حوالي الساعة 6.30 من مساء 8 نوفمبر/تشرين الثاني عندما أوقفت قوات الأمن سيارة كانت تستقلها في طريقها إلى أحد الفنادق.

وعلى ما يبدو فقد جرى استهدافها لكونها ناشطة في "الحراك الجنوبي" وأحد الأعضاء المفوّهين فيه، ولمشاركتها في

الاحتجاجات. واعتقلت، حسبما ورد، دون السماح لها بالاتصال بمحام أو بعائلتها لما يربو على الشهرين إلى أن أفرج عنها دون اتهام في 11 يناير/كانون الثاني.[45]

وأبلغت زهرة صالح منظمة العفو الدولية أنها أُمرت، وقبل الإفراج عنها، بتوقيع إعلان تتعهد فيه بأن تتوقف عن أنشطتها في "الحراك الجنوبي" وبأن تتزوج، الأمر الذي رفضته. وقالت:

" يعتقدون أن أفضل طريقة لإبعادي عن النشاط هو جعلي أوافق على الزواج وبذلك أشغل نفسي بواجباتي كزوجة وربما كأم."

وكانت قد اعتقلت فيما سبق ليومين في أكتوبر/تشرين الأول 2009 بالعلاقة مع احتجاجات في جنوب اليمن.

وطالت الاعتقالات عدة أطفال، معظمهم ما بين سن 15 و18، لمشاركتهم في الاحتجاجات أو لمحاولتهم القيام بذلك. وأفرج عن معظمهم بعد فترة وجيزة من القبض عليهم. ولكن **معتز العيسائي**، البالغ من العمر 15 سنة، كان استثناء. إذ قبض عليه في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2010 مع بعض أقربائه عندما كانوا في سيارة تكسي في طريقهم من عدن إلى ردفان في محافظة لحج للمشاركة في مظاهرة احتجاج نظّمها "الحراك الجنوبي". وأفرج عن أقربائه عقب بضعة أيام، ولكنه نقل إلى سجن "الأمن السياسي" في عدن، حيث اعتقل بلا تهمة أو محاكمة ليفرج عنه في فبراير/شباط 2011. وأبلغت عائلته منظمة العفو أنه تخلف عما لا يقل عن أربعة أشهر من الدراسة، ومن المرجح أن يضطر إلى إعادة السنة الدراسية. تساءلوا: "خسر معتز سنة من حياته الدراسية، فلأي سبب؟"

أحمد درويش إثر وفاته © Private

وتواترت منذ منتصف 2010 تقارير عن تعرض بعض المعتقلين للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم، بينما أدى التعذيب إلى وفاة شخص واحد على الأقل. ففي 25 يونيو/حزيران 2010، أي بعد يوم واحد من القبض عليه، توفي **أحمد درويش**، الناشط في "الحراك الجنوبي"، في الحجز. وكان رجال الأمن قد قبضوا عليه من بيت جار له واقتادوه إلى "دائرة المباحث الجنائية" في عدن، حيث احتجز في الحبس الانفرادي، حسبما ذُكر، وتعرض للضرب عدداً من المرات وعلق من معصميه. واتصلت قوات الأمن بأسرته في صباح 25 يونيو/ حزيران 2010 لتقول إنه قد نقل إلى المستشفى؛ وعندما وصل أهله المستشفى، أُبلغوا بأنه قد فارق الحياة. وطالب محاميه وعائلته بفتح تحقيق في الوفاة. وأمر مكتب النائب العام باستجواب رجال الأمن المناوبين في 24 يونيو/ حزيران، ولكن لم يعرف عن اتخاذ أية تدابير عقب ذلك بالعلاقة مع التحقيق.[46] وورد أن رجل شرطة كان مناوباً في ذلك اليوم وجرى احتجازه في انتظار التحقيق أفرج عنه دون اتهام في مارس/آذار؛ بينما لم يجر استجواب رجال الأمن الآخرين الذين كانوا مناوبين في 24 يونيو/حزيران أو يقبض عليهم بالعلاقة مع مقتل أحمد درويش.

وتعرض **حسين عمر القصار**، ومهنته رجل شرطة، للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة، حسبما ذكر، بما في ذلك لتهديدات بالقتل، في "دائرة المباحث الجنائية" في شهار، بمحافظة حضرموت، خلال الفترة ما بين الساعة

10 من مساء 26 ديسمبر/كانون الأول 2010 وفجر اليوم التالي. وطلب منه الإدلاء بإفادات ضد قادة "الحراك الجنوبي". وأفرج عن حسين عمر القصار عقب بضعة أيام وتلقى العلاج في مستشفى شهار في 29 ديسمبر/كانون الأول. وطبقاً لمذكرة طبية أصدرها الطبيب الذي عالجه في المستشفى، كان حسين عمر القصار مصاباً برضوض وكدمات في ذراعيه وقدميه، وكذلك في رجله اليسرى.[47] وفي 8 يناير/كانون الثاني 2011، كتب للمرة الثانية إلى مكتب النائب العام في شهار للتقدم بشكوى ضد تعرضه للتعذيب والمطالبة بفتح تحقيق في الأمر. وطبقاً لرسالة رأتها منظمة العفو الدولية، كتب مدعي عام الشهار إلى رئيس الأمن في المنطقة وطلب منه اتخاذ التدابير المناسبة. وفي 7 فبراير/شباط 2011، قبض على حسين عمر القصار للمرة الثانية ويعتقد أنه اعتقل في سجن المباحث الجنائية في المكلا. ولم يبلغ منظمة العفو الدولية أن أي تحقيق قد فتح في مزاعم تعذيبه.

إن مئات الأشخاص قد اعتقلوا تعسفاً منذ بدء الاضطرابات في الجنوب في 2008، حسبما ورد، بسبب أنشطتهم في "الحراك الجنوبي" أو لمشاركتهم في احتجاجات تدعو إلى الانفصال. وقد اعتقل العديد من هؤلاء بمعزل عن العالم الخارجي لفترات قصيرة ورد أنهم تعرضوا أثناءها للتعذيب أو لغيره من صنوف المعاملة السيئة.

ويبين التقاعس المكشوف من جانب السلطات عن إجراء تحقيقات وافية ومستقلة وغير منحازة في حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة المزعومة فيما سبق النمط العام للإفلات من العقاب الذي تتمتع به قوات الأمن فيما يتعلق بمثل هذه الانتهاكات. ومنظمة العفو الدولية ليست على علم بأية حالة تم فيها تقديم أفراد إلى ساحة العدالة لتورطهم في تعذيب أشخاص معتقلين أو إساءة معاملتهم بسبب أنشطتهم في "الحراك الجنوبي" ، أو لمشاركتهم في احتجاجات تدعو إلى الانفصال، رغم انتشار المعلومات المتعلقة بتفشي مثل هذه الانتهاكات على نطاق واسع.

3. تنظيم "القاعدة" والرد عليه

أ) الهجمات من قبل تنظيم "القاعدة" وغيره من الجماعات المسلحة

ورد أن جماعات إسلامية مسلحة قد نفذت عدداً من الهجمات استهدفت مواطنين يمنيين وأجانب منذ منتصف 2010، ونسبت هذه الهجمات في أغلب الأحيان من قبل وسائل الإعلام اليمنية إلى "تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية". وأدى عدد منها إلى وفاة أشخاص من المارة فضلاً عن أولئك المستهدفين.

وكان أحد أكثر هذه الحوادث دموية في الأشهر الأخيرة هجوم بالقنابل في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 على أفراد من الطائفة الشيعية الزيدية، حيث قتل ما لا يقل عن 17 شخصاً وجرح 15 آخرين بينما كانوا مسافرين للاحتفال بعيد الغدير الشيعي في مدينة الظاهر الشمالية. ولم تتضح هوية منفذ الهجوم. ومع ذلك، ذكرن التقارير إن القاعدة أعلنت مسؤوليتها عن التفجير[48]. وأظهرت الحادثة مدى ازدراء الجناة لأكثر حقوق الإنسان أساسية، ألا وهوالحق في الحياة[49].

وتدين منظمة العفو الدولية جميع الهجمات التي تستهدف أفراد الجمهور عن عمد، والتي لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف. وتدعو إلى إجراء تحقيقات سريعة وشاملة وغير منحازة في مثل هذه الهجمات، وإلى تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة في إجراءات تستوفي المعايير الدولية للعدالة، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" كانت مسؤولة عن قتل أو جرح العشرات من أفراد قوات الأمن. ففي 28 أغسطس/آب 2010 ، نقل عن مسؤول أمني في اليمن قوله إن "القاعدة" أعلنت مسؤوليتها عن هجوم على نقطة تفتيش في زنجبار، في محافظة أبين، قتل فيه ثمانية جنود[50]. وورد أيضاً أن "تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية" قد أعلن في سبتمبر/أيلول 2010 لائحة تضم أكثر من 50 مسؤولاً أمنياً سوف تستهدفهم[51]. وقتل في وقت لاحق عدد من هؤلاء المسؤولين في هجمات في جنوب اليمن.

ب) مزاعم القتل غير المشروع على أيدي قوات الأمن

قتل عشرات الأشخاص ممن اشتبه بأن لهم صلة بتنظيم "القاعدة" على أيدي قوات الأمن منذ منتصف 2010. وجرى العديد من عمليات القتل هذه في مناطق في جنوب اليمن أغلقت بشكل كامل أمام الصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، مما يجعل من الصعب التحقق من أعداد القتلى، التي غالباً ما ترد على لسان السلطات. وجرى الحديث عن بعض عمليات القتل بأنها كانت نتيجة لتبادل إطلاق نار بين تنظيم "القاعدة" وقوات الأمن. ومع ذلك، فحتى وسائل الإعلام الرسمية تشير إلى أن كثيرين قتلوا في ظروف لم تبذل فيها أي محاولة لاعتقالهم، كما تقتضي المعايير الدولية لإنفاذ القانون. وقد ترقى عمليات القتل هذه إلى مرتبة الإعدام خارج نطاق القضاء.

إن منظمة العفو الدولية تعترف بأن من واجب الحكومة اليمنية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المواطنين وغيرهم من الأشخاص الخاضعين لولايتها من هجمات الجماعات المسلحة، لكن هذه التدابير يجب أن تكون مشروعة، وبما يتسق مع القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان. ولم تصل الهجمات المسلحة التي تشنها القاعدة والجماعات المسلحة الأخرى، ورد الحكومة عليها حتى الآن، التخوم التي تجعل من المكن تصنيفها بأنها نزاع مسلح[52].

إن المزاعم بوقوع حالات إعدام خارج نطاق القضاء يجب أن تؤدي بصورة مباشرة إلى تحقيق فوري ومستقل وشامل لتحديد ما إذا كانت هناك عمليات قتل غير قانونية، وإذا كان الأمر كذلك، ينبغي تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. وبحسب علم منظمة العفو الدولية، لم تعلن السلطات اليمنية عن بدء تحقيقات يمكن أن تحدد ما إذا كان استخدام القوة المميتة من قبل قوات الأمن قانونياً أم لا.

في سبتمبر/أيلول 2010، أدت عملية عسكرية مكثفة في الحوطة، بمحافظة شبوة، زعم أنها شنت ضد تنظيم "القاعدة"، إلى سقوط عشرات القتلى من جنود القوات الحكومية والمسلحين المشتبه بهم، فضلاً عن بعض السكان المحليين الذين لم يشاركوا في القتال، وإلى فرار الآلاف من الأسر.[53] ونجم عن العملية تدمير عشرات المنازل. وقال الأهالي المحليون أن المستهدف من العملية كان في الواقع إخضاع رجال قبائل مسلحين يشكون من مظالم حكومية. وقالوا أيضاً إن عدداً أكبر من السكان كان يمكن أن يكونوا في عداد القتلى لولا فرارهم من المنطقة قبل تدمير بيوتهم على أيدي السلطات. ويقال إن الكثير من السكان عادوا الآن إلى المنطقة. ومن غير المسموح به بعد لمراقبي حقوق الإنسان وغيرهم من المراقبين دخول المنطقة، ونتيجة لذلك لا تمتلك منظمة العفو الدولية سوى تفاصيل جزئية لما وقع من أحداث. ومع ذلك، ليس لدى المنظمة أية معلومات بأن أي تحقيقات قد أجريت بعد في هذه الحادثة لتحديد الظروف التي وقعت فيها الوفيات. ويعزز عدم التحقيق هذا من جانب السلطات فيما حدث، إلى جانب عدم إمكانية الوصول إلى هذه المناطق من جانب راقبي حقوق الإنسان من بواعث القلق بشأن حقيقة ما جرى.

إحدى الحوادث الاستثنائية التي أجري تحقيق لتقصي الحقائق الأولية بشأنها كانت الهجوم الصاروخي على مستوطنتين في المعجلة في محافظة أبين الجنوبية يوم 17 ديسمبر/كانون الأول 2009، الذي أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 41 شخصاً من السكان المحليين، 21 منهم من الأطفال و 14 من النساء. حيث تم تشكيل لجنة تحقيق برلمانية يمنية في الحادثة ودعت الحكومة إلى فتح تحقيق قضائي وتقديم المسؤولين عن عمليات قتل "الأبرياء" إلى ساحة العدالة[54]. ومع ذلك، لم يعرف، حتى الآن، أن السلطات قد فتحت تحقيقاً من هذا القبيل أو أخضعت أي شخص للمحاسبة بالعلاقة مع أعمال القتل.

إحدى الصور التي نشرت منظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2011 توضح جزءاً من صاروخ كروز يحمل قنابل عنقودية، اليمن
© Private

وأشارت برقية دبلوماسية تم تسريبها في يناير/كانون الثاني 2011 وتضمنت صوراً التقطت في في يونيو/حزيران 2010 من قبل منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الولايات المتحدة هي من قام بتنفيذ هذه الضربة الصاروخية[55]. وفي البرقية السرية التي نشرتها منظمة "ويكيليكس"، ورد أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أكد لجنرال الولايات المتحدة ديفيد بتريوس أن حكومته "ستواصل القول إننا نحن من وجه الضربة، وليس أنتم".[56] وبحسب البرقية، دفع هذا نائب رئيس الوزراء اليمني، رشاد العليمي، إلى القول "مازحاً إنه قد 'كذب' للتو عندما أبلغ البرلمان أن القنابل في أرحب وأبين وشبوة كانت من صنع أميركي ولكن الذي استخدمها هو حكومة الجمهورية اليمنية". وكانت منظمة العفو الدولية قد طلبت معلومات من وزارة دفاع الولايات المتحدة حول مدى تورط قوات

الولايات المتحدة في الهجوم، لكنها لم تتلق أي رد حتى الآن[57].

واستهدفت السلطات اليمنية، على ما يبدو، ما لا يقل عن شخص واحد اتهم الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف وراء الهجوم. حيث كان **عبد الإله حيدر شايع**، وهو صحفي مستقل متخصص في شؤون مكافحة الإرهاب قد أجرى مقابلات مع أعضاء مزعومين في القاعدة، أول صحفي يمني يزعم تورط الولايات المتحدة في الهجوم. إذ ذكر ذلك عقب وقت قصير من نقل الصحف للخبر وبث مقابلات عنه في قناة "الجزيرة". واعتقل في 16 أغسطس/آب 2010، وظل محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي حتى 11 سبتمبر/أيلول 2010. وحوكم أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء مع رجل آخر، هو **عبد الكريم الشامي**. وقال الأشخاص الذين رأوه في قاعة المحكمة في أكتوبر/تشرين الأول 2010، بمن في ذلك محاميه والأمين العام لنقابة الصحفيين، إنه أبلغهم بتعرضه للضرب بعد اعتقاله وبإصابته بجروح في صدره، وبكدمات في جسده وكسر في إحدى أسنانه. وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بعد إدانته بتهم عدة، بما في ذلك التواصل مع "رجال مطلوبين"، والانضمام إلى جماعة عسكرية، والعمل بصفة مستشار إعلامي لتنظيم "القاعدة". [58] ونقل عن عبد الإله حيدر الشايع قوله إنه لا ينوي استئناف الحكم بسجنه.

وبالنظر إلى مزاعم التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة واستمرار بواعث القلق بشأن عدالة المحاكمات أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وليس أقلها الشكوك الجدية حول استقلال الهيئة القضائية للمحكمة، تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أنه وعلى الرغم من التهم على التي أدين بها، فقد يكون عبد الإله حيدر شايع قد سجن لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير. وإذا كان هذا هو الحال، فمنظمة العفو تعتبره من سجناء الرأي، وندعو إلى الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط. ولا يزال عبد الإله حيدر شايع رهن الاعتقال رغم صدور قرار بالإفراج عنه في 1 فبراير/شباط من قبل الرئيس علي عبد الله صالح. وفي 2 فبراير/شباط، أعرب رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، عن قلقه للرئيس اليمني بشأن عدم الإفراج عنه. [59] وحكم على عبد الكريم الشامي، وهو من معارف عبد الإله حيد شايع، بالسجن لمدة عامين بعدد من التهم، بما في ذلك التواصل مع "رجال مطلوبين".

ج) اعتقال المشتبه بهم وإساءة معاملتهم

ارتفع عدد عمليات قوات الأمن ضد أعضاء "القاعدة" المشتبه فيهم أو مؤيديهم في النصف الثاني من عام 2010، وبخاصة في أعقاب أنباء عن إرسال متفجرتين في طرد أرسل عن طريق الشحن الجوي إلى الولايات المتحدة من اليمن في أكتوبر/تشرين الأول 2010 ولكن تم اعتراضهما في دبي والمملكة المتحدة وإبطال مفعولهما[60].

ويحتجز معظم المعتقلين من العشرات الذين قبض عليهم منذ منتصف عام 2010 ، بالإضافة إلى مئات ممن اعتقلوا في السنوات السابقة، من دون تهمة أو محاكمة. واحتجز العديد منهم لفترات مطولة بمعزل عن العالم الخارجي لدى أجهزة مثل "الأمن السياسي" و"الأمن القومي"، اللذين لا يخضعان للإشراف القضائي، وزعم بعضهم أنه تعرض للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة. ويشمل ملف المعتقلين، على ما يبدو، أشخاصاً أثاروا اشتباه السلطات لمجرد وجود قرابة أو معرفة بالمتهمين، أو لتبادلهم الحديث مع أحدهم.

فقبض على **بدر السابلي** في 5 مايو/أيار 2010. ووفقاً لعائلته، اقتيد من سوق في صنعاء من قبل رجال أمن يرتدون ملابس مدنية في سيارة لا تحمل علامات مميزة. ولم تبلّغ عائلته باعتقاله أو بمكان احتجازه، ولكن بعد البحث عنه، لمدة أسبوع على الأقل، وجدوا أنه كان محتجزاً في سجن "الأمن السياسي" في صنعاء. وقيل إن بدر السبيلي أجبر، أثناء احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي، على الوقوف لمدة سبع ساعات رافعاً ذراعيه. ويعتقد أن

لاعتقاله صلة بمعرفته أحد المشتبه بهم من أيام الدراسة. وعلى ما يبدو، فقد التقى قبل بضعة أشهر من اعتقاله زميل دراسة سابق له في أحد شوارع صنعاء وتكلم معه لفترة وجيزة. ووفقاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية، تم التحقيق معه حول هذا اللقاء القصير. وألقي القبض على زميل الدراسة هذا قبل شهرين من اعتقاله، ولكن قيل إنه قد أطلق سراحه في فبراير/شباط 2011 دون تهمة بعد تدخل قوى محلية ذات نفوذ لدى السلطات اليمنية. ولا يزال بدر سبلي معتقلا دون تهمة أو محاكمة.

وألقي القبض على **حنان السماوي**، البالغة من العمر 22 عاماً ، في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2010 على خلفية مؤامرة القنبلة المزعومة بعد أن تركت رقم هاتفها مع شركة الشحن التي قامت بإرسال الطرد. ووفقاً لتقارير صحفية ومنظمات غير حكومية محلية، ألقي القبض على حنان من منزلها في صنعاء مع والدتها على يد أفراد من قوات الأمن ورد أنهم قاموا بضربها وبضرب أفراد عائلتها. وورد أنه أفرج عن والدتها بعد ذلك بوقت قصير، في حين أطلق سراح حنان آل السماوي دون تهمة في اليوم التالي. وذكرت منظمة "هود" أنها قد تعرضت للتعذيب أثناء فترة احتجازها[61].

وفي 1 فبراير/شباط 2011، أو قريباً من ذلك، أعلن العديد من المعتقلين في سجن "الأمن السياسي" في صنعاء، بينهم العديد من المتهمين بأنهم من أعضاء أو أنصار "القاعدة"، إضراباً عن الطعام احتجاجاً على احتجازهم لفترات مطولة دون تهمة أو محاكمة [62]، وبالعلاقة مع مزاعم بسوء المعاملة وعدم الحصول على المساعدة الطبية الكافية. وفي 7 فبراير/شباط، قامت سلطات السجن، حسبما قيل، بضرب بعض المعتقلين وبنقلهم إلى الحبس الانفرادي. وتحدث أفراد أسر الذين زارت السجن في الأيام التي تلت الحادثة عن رؤية كدمات وآثار على أجساد أقاربهم المحتجزين؛ وورد أن ما لا يقل عن 10 من المعتقلين نقلوا إلى المستشفى نتيجة الضرب.

ولم تضمن السلطات عموماً إجراء تحقيقات من أي نوع في أنباء التعذيب هذه أو غيرها من ضروب سوء المعاملة للمشتبه فيهم أمنياً.

د) المحاكمات الجائرة وعقوبة الإعدام

أحيل عشرات الأشخاص ممن اتهموا بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب إلى لمحاكمة أمام محاكم جزائية متخصصة في الأشهر الأخيرة. وثمة بواعث قلق بالغ بشأن نزاهة هذه المحاكمات[63]. وقد حكم على أغلبية من حوكموا بالسجن المؤيد، وحكم على عدد منهم بالإعدام.

المحكمة الجنائية المتخصصة في صنعاء © Amnesty International

ففي 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء على **صالح عبد الحبيب الشاويش** بالإعدام.[64]. حيث اتهم بقتل أعضاء في قوات الأمن في حضرموت، وبتنفيذ هجمات على مصافي النفط في مأرب، والعمل كخبير متفجرات لصالح تنظيم "القاعدة". وكان قد اعتقل في يناير/كانون الثاني 2010 في مدينة المكلا وتم تقديمه للمحاكمة في سبتمبر/أيلول 2010. ولا تمتلك منظمة العفو الدولية تفاصيل إضافية حول ظروف محاكمته، لكنها

تناهض استخدام عقوبة الإعدام في جميع الظروف.

4. النزاع في صعدة

أحد المباني المدمر بالقصف الجوي في صعدة، اليمن، مارس/آذار 2010 © Private

أ) الأوضاع عقب وقف إطلاق النار

شهدت الفترة التي تلت اتفاق وقف إطلاق النار في 11 فبراير/شباط 2010، والذي أدى رسمياً إلى انتهاء الجولة الأخيرة من القتال بين الحكومة اليمنية وحركة المتمردين الحوثيين، انخفاضاً ملحوظاً في عدد التقارير المتعلقة بالهجمات على المدنيين وأعمال القتل من قبل أطراف النزاع في صعدة. ومع ذلك، أعرب قادة الحوثيين، في الشهور اللاحقة، عن شعورهم بالإحباط نظراً لعدم إطلاق سراح ما لا يقل عن 1000 من المقاتلين الحوثيين الذين تحتجزهم السلطات اليمنية بالعلاقة مع النزاع. ومن جانبها، اتهمت الحكومة الحوثيين بعدم تنفيذ بعض بنود الاتفاق، مثل إزالة الألغام الأرضية، والانسحاب من إدارات المقاطعات وإعادة المعدات العسكرية المنهوبة.

وفي يوليو/تموز 2010 شرعت الحكومة اليمنية في حوار سياسي مع أحزاب المعارضة لقي ترحيبا من قبل الحوثيين. وفي أعقاب ذلك، قامت الحكومة القطرية بالوساطة بين الحكومة والحوثيين للمرة الثانية منذ عام 2008، وفي 27 أغسطس/آب 2010 ورد أن الطرفين وقّعا "ملحقاً توضيحاً" لاتفاق وقف إطلاق النار تضمن 22 نقطة وحدد الإطار الزمني والتدابير التفصيلية التي يتعين اتخاذها من كلا الجانبين.[65]

أطفال يلعبون في أحد مخيمات النازحين داخلياً في محافظة عمران، اليمن، فبراير/شباط 2010. وكان المخيم بمثابة مأوى للأشخاص الذين فروا من الصراع في صعدة. © Private

وعلى الرغم من الاتفاق الجديد، ما زال أكثر من 350,000 شخص من أهالي صعدة مهجرين داخلياً، وفقاً للمفوضية العليا للاجئين، وكالة الأمم المتحدة المتخصصة بشؤون للاجئين.[66] ولم يلجأ إلى مخيمات اللجوء التي شيدت خصيصاً لهم سوى جزء صغير فقط منهم. بينما لا يزال حجم الدمار الكبير وانتشار الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية في المنطقة يعوقان عودة العائلات النازحة. وفي يوليو/تموز 2010، أعلنت السلطات أنه سيتم دفع تعويضات للأسر المتضررة من الدمار،[67] لكن منظمة العفو الدولية لم تستطع تأكيد ما إذا ما كانت أية آليات قد أنشئت لهذا الغرض أو أنه تم اتخاذ إجراءات عملية أو دفع تعويضات إلى أي من المتضررين. وفي الوقت نفسه، ذكر صحفيون ومنظمات لحقوق الإنسان في اليمن أنهم ما زالوا ممنوعين من دخول صعدة والمناطق المحيطة بها.

وشكلت في ديسمبر/تشرين الثاني 2009 لجنة تقص للحقائق مؤلفة من ثمانية أعضاء في البرلمان للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت خلال الجولة الأخيرة من النزاع في صعدة.[68] بيد أنه، وبحسب علم منظمة العفو الدولية، لم يعلن عن صدور أية نتائج أو توصيات عنها.

إن المئات، وربما الآلاف، من المدنيين قد لقوا مصرعهم جراء الحرب في صعدة، والعديد منهم نتيجة للهجمات العشوائية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، على ما يبدو. حيث اتسمت الجولة السادسة من القتال في أواخر عام 2009 وأوائل عام 2010 بشدة القتال على نحو خاص، واشتملت على عمليات قصف جوي كثيف من قبل قوات الامن اليمنية والجيش السعودي، كما شهدت سقوط العديد من الضحايا المدنيين. ففي سبتمبر/أيلول 2009، على سبيل المثال، قيل إن ما لا يقل عن 80 مدنياً، معظمهم من النساء والأطفال، قد لقوا مصرعهم عندما قصفت القوات الجوية اليمنية قرية عدي في منطقة حرف سفيان، بمحافظة عمران.

وعلى الرغم من ورود تقارير عن الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها جميع الاطراف، أي القوات الحكومية اليمنية والحوثيون والجيش السعودي، لم يُعرف عن أي من الأطراف الثلاثة مبادرته إلى إجراء تحقيقات فورية ونزيهة وشاملة في مزاعم انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبت خلال النزاع.

ب) اعتقال أنصار الحوثي المشتبه بهم لفترات طويلة

احتجز المئات ممن اشتبه في أنهم من أنصار الحوثي أو من مؤيديه لشهور، وحتى لسنوات، دون تهمة أو محاكمة في سجن الأمن السياسي والسجن المركزي في صعدة، وكذلك في السجون الرئيسية في صنعاء وغيرها من مراكز الاحتجاز. واختفى بعضهم لأسابيع أو أشهر بعد أسرهم أو إلقاء القبض عليهم. وقيل إن الكثيرين تعرضوا للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة. ولم تقدِّم السلطات اليمنية تفاصيل عن المعتقلين، سواء فيما يخص أسماءهم، أو أسباب اعتقالهم أو أماكن احتجازهم، أو أية إجراءات قانونية اتخذت بحقهم، على الرغم من الطلبات المتكررة بهذا الشأن من جانب منظمة العفو الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان المحلية وأسر المعتقلين.

وفي حين لم يبدُ أن غالبية الذين اشتبه في أنهم من مقاتلي أو أتباع الحوثي قد استفادت من العفو الرئاسي الصادر في مايو/أيار 2010، إلا أنه تم إطلاق سراح العديد من المحتجزين بالعلاقة مع النزاع في صعدة في ديسمبر/كانون الأول 2010 ويناير/ كانون الثاني 2011.[69] وأحد الذين أفرج عنهم في يناير/كانون الثاني 2011 كان **علي السقاف**، عضو "المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية"، والمعتقل منذ سبتمبر/أيلول 2009. وأبلغت عائلته منظمة العفو الدولية مارس/آذار 2010 ما يلي:

"ذهب علي في 28 سبتمبر/أيلول 2009 إلى المسجد، ولم يعد. اتصلنا به نحو الساعة 21:00 على هاتفه المحمول، لكنه كان في بعض الأحيان مغلقاً وفي أخرى مشغولاً. هاتفنا أصدقاءه لكنهم لم يكونوا يعرفون شيئاً عنه. ذهبنا إلى مراكز الشرطة والمستشفيات بحثاً عنه ولكن لم نتمكن من العثور عليه. وكذلك ذهبنا إلى 'جهاز الأمن القومي' و'جهاز الأمن السياسي'، لكنهم قالوا أيضاً أنه ليس محتجزاً لديهم. فنظمنا اعتصاماً، ولكننا لم نسمع عنه أي شيء لمدة 10 أيام. وعندما ذهبنا لزيارة أخيه عقيل السقاف، الذي كان أيضاً في السجن، قلنا له: 'أين علي؟' فقال 'علي معنا'. وعندما أخبرنا عقيل بذلك جاء رجال الأمن واقتادوه بالقوة وجرجروه. ثم منعونا من تزويده بالغذاء والملابس والمال لمدة ثلاثة أشهر. واختفى علي لمدة شهرين. وقال إنه تعرض للتعذيب لمدة أسبوعين في 'الأمن القومي' و'الأمن السياسي'. حتى أنهم أخذوا جسر أسنانه."

ووفقا لأسرته، يعاني علي السقاف من التهاب الكبد الوبائي، ولكن "جهاز الأمن السياسي" رفض السماح له بالذهاب إلى المستشفى.[70]

عقب الإفراج عن المشتبه بأنهم من المتعطافين مع الحوثيين، أبلغ العديد منهم منظمة العفو الدولية أن السلطات أرغمتهم على التوقيع على أوراق فارغة قبل إطلاق سراحهم. وطالبوا منظمة العفو الدولية بعدم الكشف عن هوياتهم خوفاً من الانتقام. وأخبروا منظمة العفو بأنهم يخشون من أن تستخدم الأوراق التي وقعوها ضدهم في المستقبل.

وعلى الرغم من عمليات الإفراج، ما زال العشرات ممن يشتبه في إنهم من المتعطافين مع الحوثيين رهن الاحتجاز. وأحد هؤلاء **وليد شرف الدين**، وهو محاسب يعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واختطف من أحد الشوارع في أغسطس/آب 2009 على يد رجال "الأمن الوطني" واختفى لمدة شهرين ونصف الشهر زعم أنه تعرض خلالها للتعذيب. وتم نقله إلى حجز "الأمن السياسي" في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2009، ولا يزال هناك، حسبما ورد، ليواجه المحاكمة بتهمة التجسس لصالح إيران وتمويل الحوثيين.

وليد شرف الدين Private ©

وفي ديسمبر/كانون الأول 2009، ألقي القبض على **محمد الحاتمي** من الشارع قرب مكتبته في صنعاء القديمة. وورد أنه كان محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أربعة أشهر لدى "الأمن القومي"، ثم نقل إلى سجن "الأمن السياسي". وفي ديسمبر/كانون الأول 2010، وجهت إليه، وإلى زوجته وابنه البالغ من العمر 16 سنة، تهمة التجسس لصالح إيران. وتم استجوابهم من دون حضور محام. وأطلق سراح زوجته وابنه بكفالة في انتظار المحاكمة، لكنه لا يزال في حجز الأمن السياسي. ويحاكم هو وأفراد أسرته أمام المحكمة الجنائية المتخصصة، التي كثيراً ما شابت إجراءاتها مجموعة من المخالفات.

خلاصة وتوصيات

في أواخر مارس/آذار، عمدت مجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة – الوطنية والدولية – إلى مناقشة أفكار حول سبل تسوية الأزمة السياسية الراهنة في اليمن. ودأب الرئيس والحزب الحاكم، من ناحية، و"أحزاب اللقاء المشترك"، من الناحية الثانية، على مناقشة كيفية إحداث انتقال تدريجي وآمن للسلطة. وطبقاً لبعض المصادر، كانت إحدى أوراق المساومة المطروحة كفالة منح الرئيس وأقربائه الأقربين حصانة من المقاضاة عما قام به من أفعال أثناء وجوده في المنصب، بما يعني حصانة من المساءلة. أما الجهات الدولية المؤثرة، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فبدت مستعدة بالقبول بمثل هذا المقترح خشية أن تستغل "القاعدة" الفراغ السياسي الذي يمكن أن ينجم بخلاف ذلك، في حين أدانت، وهي محقة في ذلك، العنف المستخدم ضد المحتجين وظلت تدعو إلى الحوار بين الأطراف وإلى الإصلاح. وظلت تساور العديد من ناشطي المجتمع المدني في اليمن وسواهم بواعث قلق من هذه الحكومة تضع مصالحها الأمنية في المقام الأول، وعلى حساب مستلزمات ضمان المساءلة.

وأعلن "شباب 3 فبراير"، الذين غدوا صوت الجيل الشاب من المحتجين، رؤيته في 25 مارس/آذار. وتضمنت مطالبهم دعوات متواصلة إلى تنحي الرئيس "وأبناؤه وأبناء إخوته" عن مناصبهم، وكذلك إلى تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد للبلاد وإنشاء مجلس وطني انتقالي يتولى تسيير أمور البلاد لفترة ستة أشهر. وبالمثل، أعلنوا بوضوح مطلبهم بأن يقدم المسؤولون عن قتل المحتجين وإلحاق الإصابة بهم إلى ساحة العدالة. وتردد صدى هذه الرسالة على نطاق واسع على لسان الجمهور اليمني الذي شارك في الاحتجاجات عموماً.

بيد أن ما يرى فيه عديدون لعبة النهاية بالنسبة لحكم الرئيس علي عبد الله صالح لا بد أن يمضي حتى نهايته دون عقد صفقات على حساب الحق في المساءلة. فاحترام الحق في الحقيقة والعدالة، سواء لضحايا القمع الذي تفشى أثناء الاحتجاجات الأخيرة المطالبة بالإصلاح، أو بالنسبة لنمط الانتهاكات الذي طال عليه الزمن – وبخاصة ذاك المتعلق برد الحكومة على الاضطرابات في الجنوب، أو بوجود "القاعدة" في البلاد، أو بالحرب المتقطعة في الشمال – واجب ينبغي على السلطات اليمنية الالتزام به، وهو كذلك مكون أساسي لأية استراتيجية تهدف إلى نزع فتيل التوترات في البلاد.

ويتعين على السلطات اليمنية والمجتمع الدولي، على السواء، أن يضعا حقوق الإنسان في قلب مساعيهما لطلب الاستقرار بالنسبة لمستقبل اليمن المباشر. وينبغي أن يشكل كسر الدائرة المفرغة للإفلات من العقاب، التي يسهِّل استمرارَها غياب الإرادة السياسية وأوجه القصور التي تعاني منها المؤسسات القضائية للبلاد في آن، أحد الأعمدة المركزية لهذه المساعي.

والخطوة الأولى تتمثل في أن تعترف السلطات اليمنية علانية بأنها قد تقاعست عن الاستجابة على نحو كاف للتقارير التي كانت تتواتر بشأن الاستخدام الشديد الإفراط للقوة ضد المحتجين، في معظم الأحيان، وبأنها سوف تساعد المجتمع الدولي على إجراء تحقيقات قادرة على كشف النقاب عن الحقيقة كاملة بشأن الوفيات الأخيرة أثناء الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد. وينبغي أن يفضي هذا إلى عملية أوسع نطاقاً بكثير يجري من خلالها التعامل مع الإرث الثقيل من الإفلات من العقاب على أنماط الانتهاكات التي تفشت في السنوات الأخيرة، ومعالجة أوجه القصور المؤسسية الكامنة وراء انعدام المساءلة. وتشمل هذه غياب الإشراف القضائي على بعض أجهزة الأمن، ولا سيما "الأمن السياسي" و"الأمن القومي"، كما يشمل بواعث القلق المتعلقة بعدم استقلال السلطة القضائية.

إن المطالبة بالمساءلة عن الانتهاكات الأخيرة لحقوق الإنسان في اليمن قد حظيت بالإجماع وبالثبات، سواء من جانب الشعب اليمني ومنظمات حقوق الإنسان، أو من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وسواها من الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. [71]ففي 28 مارس/آذار 2011، ومباشرة عقب الدورة 16 "لمجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة، التي تزامنت مع مقتل المحتجين في صنعاء، دعت منظمة العفو الدولية ومنظمات غير حكومية أخرى إلى عقد جلسة خاصة للمجلس لمناقشة حالة حقوق الإنسان في اليمن[72] ولم يتخذ المجلس أي خطوات حتى اليوم لعقد مثل هذه الجلسة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه إذا ما تقاعست السلطات اليمنية مجدداً عن مباشرة إجراءات ذات مصداقية على وجه السرعة من أجل التحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي تفشت على نطاق واسع في الآونة الأخيرة، فإن نظر المجلس للحالة اليمنية يغدو هو الخيار الوحيد المطروح على المجتمع الدولي.

توصي منظمة العفو الدولية بتنفيذ التدابير التالية بصفة ملحة وعاجلة:[73]

إلى الحكومة اليمنية:

- إصدار أوامر فورية النفاذ إلى جميع قوات الأمن بعدم استخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين الذين لا يشكلون خطراً على حياتهم أو حياة الآخرين.

- طلب المساعدة الدولية الضرورية لإنشاء لجنة تحقيق مستقلة ومحايدة وشاملة للتحقيق في عمليات قتل وجرح المحتجين وغيرهم من المواطنين منذ فبراير/شباط 2011، وضمان فعالية عملها. وينبغي أن تضطلع لجنة التحقيق بما يلي:

- التمتع بسلطة إلزام الموظفين الذين يُزعم أنهم ضالعون في الهجمات غير القانونية بالمثول أمامها والإدلاء بشهاداتهم؛

- ضمان توفير الحماية للشهود على الأحداث من التعرض لعمليات الترهيب؛

- إعلان نتائج التحقيق على الملأ، بما في ذلك قائمة بالقتلى والجرحى، وإعلان المنهجية التي استُخدمت؛

- ضمان تقديم كل من يتبين أنه ارتكب أية انتهاكات لحقوق الإنسان أو أمر بارتكابها أو تقاعس عن منع ارتكاب مثل تلك الانتهاكات، من قبيل القتل غير القانوني والاستخدام المفرط للقوة، إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة وبدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛

- ضمان توفير جبر الضرر الكافي للجرحى الذين أُصيبوا نتيجة لأفعال غير قانونية ولعائلات الأشخاص الذين يتبين أنهم قُتلوا بصورة غير قانونية؛

- التوصية باتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى ضمان أن تكون ممارسات قوات الأمن، عند قيامها بعملية حفظ الأمن في المظاهرات، متقيدة تماماً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، من قبيل مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛

- وضع خطة عمل للتصدي لإرث الإفلات من العقاب في اليمن، ولا سيما على الانتهاكات الهائلة المزعومة التي ارتُكبت في السنوات الأخيرة في سياق الاضطرابات التي نشبت في جنوب اليمن ضد الذين يُنظر إليهم على

أنهم انفصاليون؛ وباسم مكافحة الإرهاب ضد المتهمين بالانتماء إلى تنظيم "القاعدة" أو مؤازرته؛ وفي سياق النــزاع المتقطع في الشمال بين قوات الحكومة وحركة التمرد الحوثية ضد المشتبه في أنهم من أنصار الحوثيين، وضد السكان المدنيين في المنطقة عموماً؛

- ضمان عدم تعريض المحتجين سلمياً للاعتقال التعسفي أو الاحتجاز أو التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة؛

- ضمان السماح لجميع المعتقلين بالاتصال بعائلاتهم ومحامييهم عقب القبض عليهم فوراً، وباللجوء إلى القضاء للطعن في قانونية اعتقالهم.

إلى المجتمع الدولي

- تقديم المساعدة الضرورية للسلطات اليمنية لإنشاء لجنة تتولى إجراء تحقيق مستقل ومحايد وشامل في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت مؤخراً، وضمان فعالية عملها.

- الوقف الفوري لترخيص وإمداد ونقل الأسلحة والذخائر والأسلحة الحربية والمواد المرتبطة بها، التي يمكن أن تستخدم لممارسة القوة المفرطة في عملية حفظ الأمن في الاحتجاجات إلى قوات الأمن اليمنية.

- ضمان أن يتم تصميم وتنفيذ المساعدات العسكرية والأمنية الممنوحة لليمن بما يتماشى تماماً مع القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها المعايير التي تنظم استخدام الأسلحة النارية وغيرها من أشكال القوة المميتة في عملية تنفيذ القوانين، وضمان العمل بمثل هذه المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشكل كامل في برامج التدريب وأنظمة المراقبة والمحاسبة.

الهوامش

[1] منظمة العفو الدولية، *اليمن: القمع تحت الضغط* (رقم الوثيقة: MDE 31/010/2010)، أغسطس/آب 2010. أنظر الرابط: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE31/010/2010/en. وقد نُشر التقرير في أغسطس/آب 2010 وغطّى بواعث القلق في الفترة حتى نهاية يونيو/حزيران 2010.

[2] للاطلاع على معلومات حول بواعث القلق هذه، أنظر: منظمة العفو الدولية، *اليمن: يتعين على الحكومة أن تعلن التزامها بالتصدي للتعذيب 'المتفشي'* (رقم الوثيقة: MDE 31/017/2009)، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2009؛ منظمة العفو الدولية، *الجانب المظلم لليمن*: التمييز والعنف ضد النساء والفتيات (رقم الوثيقة: MDE 31/014/2009)، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2009؛ منظمة العفو الدولية، *اليمن: تقرير مقدم إلى آلية المراجعة الدورية العالمية: الدورة الخامسة لفريق العمل الخاص بآلية المراجعة الدورية العالمية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مايو/أيار 2009* (رقم الوثيقة: MDE 31/012/2008)، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2008؛ منظمة العفو الدولية، *الخليج وشبه الجزيرة العربية: حقوق الإنسان تقع ضحية لـ "الحرب على الإرهاب"* (رقم الوثيقة: MDE 04/002/2004)، 22 يونيو/حزيران 2004؛ منظمة العفو الدولية، *اليمن: استبعاد حكم القانون باسم الأمن* (رقم الوثيقة: MDE 31/006/2003)، بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2003.

[3] أُنشأت الجمهورية اليمنية في عام 1990 من توحيد دولتين منفصلتين سابقاً: الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب.

[4] للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر: منظمة العفو الدولية، *نشطاء يمنيون يخشون ازدياد القمع وسط اندلاع الاحتجاجات*، 24 يناير/كانون الثاني، الرابط:
http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/yemeni-activists-fear-worsening-clampdown-amid-protests-2011-01-24

[5] أنظر: منظمة العفو الدولية، *اليمن تعرُّض ناشطة في مجال حقوق الإنسان للتهديد، توكل كرمان* (رقم الوثيقة: MDE 31/003/2010)، 27 يناير/كانون الثاني 2011. أنظر الرابط:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE31/003/2011/en

[6] "رئيس الجمهورية يدعو إلى استئناف عمل اللجنة الرابعة، ويعلن تجميد التعديلات الدستورية" (باللغة العربية)، جريدة *26 سبتمبر*، 2 فبراير/شباط 2011 على الرابط:
http://26sep.net/news_details.php?lng=arabic&sid=71115، تمت زيارته في 1 أبريل/نيسان 2011.

[7] موقع منتدى "المجلس اليمني"، 30 يناير/كانون الثاني 2011 على الرابط:
http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=560133، تمت زيارته في 1 أبريل/نيسان 2011.

[8] "المؤتمر الصحفي للرئيس" (باللغة العربية)، 21 فبراير/شباط 2011، موقع الرئيس صالح على الانترنت، الرابط:
http://www.presidentsaleh.gov.ye/shownews.php?lng=ar&_newsctgry=4، تمت زيارته في 1 أبريل/نيسان 2011.

[9] "أحزاب اللقاء المشترك تقبل مبادرات الرئيس صالح بدون شروط"، جريدة *يمن تايمز*، تصدر باللغة الإنجليزية، 14 فبراير/شباط 2011، الرابط: http://www.yementimes.com/defaultdet.aspx?SUB_ID=35558، تمت زيارته في 1 أبريل/نيسان 2011.

[10] حددت منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع في مارس/آذار 2011. وقد استُخدم الغاز المسيل للدموع على نطاق واسع من قبل قوات الأمن ضد المحتجين في شتى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأشهر الأخيرة. ويجري التقليل من خطورة الآثار الضارة والمميتة المحتملة للغازات المسيلة للدموع. وقد أعربت منظمة العفو الدولية على مدى سنوات عن بواعث قلقها بشأن كثرة إساءة استخدام الغاز المسيل للدموع لإلحاق إصابات بالأفراد وقمع حقوق المحتجين سلمياً. أنظر مثلاً: منظمة العفو الدولية، *تجار الألم: المعدات الأمنية واستخدامها في التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة*، 2 ديسمبر/كانون الأول 2003، الرابط: http://www.amnesty.org/en/library/info/ACT40/008/2003/en؛ ومنظمة العفو الدولية، *مجموعة الثماني: العجز عن منع عمليات نقل الأسلحة اللامسؤولة، 12 أبريل/نيسان 2006، الرابط:* http://www.amnesty.org/en/library/asset/POL30/011/2006/en/fc44b449-d43c-11dd-8743-d305bea2b2c7/pol300112006en.pdf؛ منظمة العفو الدولية، *الصين: إدامة النـزاع وانتهاكات حقوق الإنسان، استمرار تدفق الأسلحة*، 10 يونيو/حزيران 2006، الرابط: http://www.amnesty.org/en/library/info/ASA17/030/2006/en

[11] حددت منظمة العفو الدولية أغلفة خراطيش استخدمتها قوات الأمن في مارس/آذار 2011.

[12] "اليمن يعلن حالة الطوارئ"، الجزيرة، 18 مارس/آذار 2011، الرابط: http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/03/201131811543495775 4.html، تمت زيارته في 1 أبريل/نيسان 2011.

[13] حددت منظمة العفو الدولية قنابل مطاطية استخدمتها قوات الأمن، في مارس/آذار 2011.

[14] على سبيل المثال، قاذفة قنابل غاز.

[15] منظمة العفو الدولية، *يتعين على الحكومة اليمنية كبح جماح قوات الأمن، بينما يتم قمع الاحتجاجات باستخدام العنف*، 14 فبراير/شباط 2011، الرابط: http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/yemen-must-rein-security-forces-protests-are-violently-repressed-2011-02-14

[16] منظمة العفو الدولية، *اليمن: قوات الأمن تمنع الوصول إلى المستشفى*، 26 فبراير/شباط 2011، الرابط: http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/yemen-security-forces-block-access-hospital-2011-02-26

[17] منظمة العفو الدولية، *يتعين على اليمن كبح جماح قوات الأمن، بينمايتم قمعالاحتجاجات باستخدام العنف*

[18] المصدر نفسه.

[19] لدى منظمة العفو الدولية أسماء القتلى والجرحى من مصادر موثوق بها داخل اليمن.

[20] منظمة العفو الدولية، *يتعين على الحكومة اليمنية وقف الهجوم على المحتجين*، 17 فبراير/شباط 2011، الرابط: at http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/yemen-must-halt-attacks-protesters-2011-02-17

[21] لم يُذكر الاسم خوفاً من الانتقام.

[22] *لدى منظمة العفو الدولية أسماء القتلى والجرحى من مصادر موثوق بها داخل اليمن*

[23] منظمة العفو الدولية، *قوات الأمن اليمنية تمنع الوصول إلى المستشفى*

[24] لدى منظمة العفو الدولية أسماء القتلى والجرحى من مصادر موثوق بها من داخل اليمن.

[25] منظمة العفو الدولية، *قوات الأمن اليمنية تمتع الوصول إلى المستشفى*، 26 فبراير/شباط 2011.

[26] لدى منظمة العفو الدولية أسماء القتلى والجرحى من مصادر موثوق بها داخل اليمن.

[27] منظمة العفو الدولية تحث الحكومة اليمنية على وقف الهجمات المميتة على المحتجين، 19 مارس/آذار 2011، الرابط: http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/yemen-urged-halt-deadly-attacks-protesters-2011-03-09

[28] لدى منظمة العفو الدولية أسماء القتلى والجرحى من مصادر موثوق بها داخل اليمن.

[29] منظمة العفو الدولية، *قتل محتجين يمنيين في هجمات عنيفة*، 14 مارس/آذار 2011 أنظر الرابط: http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/yemeni-protesters-killed-violent-attacks-2011-03-14

[30] لدى منظمة العفو الدولية أسماء46 قتلى من مصادر موثوق بها داخل اليمن و قال نشطاء للمنظمة أن هنالك 6 أشخاص لم يتم التعرف عليهم .

[31] منظمة العفو الدولية، *يتعين على السلطات اليمنية اتخاذ إجراءات بشأن عمليات قتل المحتجين على أيدي القناصة*، 18 مارس/آذار 2011، أنظر الرابط: http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/yemeni-authorities-must-act-over-sniper-killings-protesters-2011-03-18

[32] منظمة العفو الدولية، *اليمن: المحتجون المعتقلون في اليمن، الخوف من التعرض للتعذيب*، 17 فبراير/شباط 2011. أنظر: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE31/004/2011/en

[33] منظمة العفو الدولية، *اليمن: المحتجون المعتقلون في اليمن، الخوف من التعرض للتعذيب*، 17 فبراير/شباط 2011.

[34] "رئيس الجمهورية يأمر بتشكيل لجنة للتحقيق في أحداث بوابة الجامعة"، سبأ، 12 مارس/آذار 2011، الرابط: http://sabanews.net/ar/news237583.htm ، تمت زيارته في 1 أبريل/نيسان 2011.

[35] "صالح يأمر بتشكيل لجنة للتحقيق في حوادث العنف التي وقعت في عدن"، سبأ، 28 فبراير/شباط 2011، الرابط:

http://www.sabanews.net/en/news236788.htm ، تمت زيارته في 1 أبريل/ نيسان 2011.

[36] تصاعد المظاهرات... المرافق الحكومية تزيل صور الرئيس صالح. لجنتا التحقيق في أحداث عدن تغادران قبل إنهاء مهمة تقصي الحقائق... العجي يبرئ ساحة رجال الأمن من جرائم القتل" (باللغة العربية)، *موقع وكالة أنباء مأرب*، 8 مارس/ آذار 2011. الرابط: http://marebpress.net/news_details.php?sid=31734، تمت زيارته في 1 أبريل/نيسان 2011.

[37] "الادعاء العام يبدأ التحقيق في حادثة إطلاق النار بالقرب من جامعة صنعاء" (باللغة العربية)، *موقع وكالة أنباء مايو*، 19 مارس/ آذار، الرابط: http://www.mayonews.net/ad/showdetails.php?id=26707، تمت زيارته في 1 أبريل/نيسان 2011.

[38] "السلطات اليمنية تعتقل شخصاً ألقى قنبلة في تعز"، *يمن بوست* موقع إخباري باللغة الإنجليزية، 18 فبراير/شباط 2011. أنظر الرابط:
http://www.yemenpost.net/Detail123456789.aspx?ID=3&SubID=3149، تمت زيارته في 1 أبريل/نيسان 2011.

[39] "مرسوم جمهوري يعلن حالة الطوارئ في سائر أنحاء الجمهورية لمدة 30 يوماً" (باللغة العربية)، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 18 مارس/آذار 2011. أنظر الرابط: http://sabanews.net/ar/news237953.htm، تمت زيارته في 1 أبريل/نيسان 2011.

[40] مرسوم جمهوري رقم (65) لعام 2011 يعلن حالة الطوارئ لمدة 30 يوماً، صدر في 18 مارس/آذار.

[41] "استئناف العنف في جنوب اليمن عقب فترة هدوء أثناء البطولة"، *يمن بوست*، 17 ديسمبر/كانون الأول 2010، http://yemenpost.net/Detail123456789.aspx?ID=3&SubID=2885&MainCat=3، زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011.

[42] "عناصر القاعدة يتدفقون إلى الحبيلين وكاسحات الألغام تتقدم، حقائق تكشف للمرة الأولى"، نبا نيوز، 19 ديسمبر/كانون الأول 2010، http://www.nabanews.net/2009/32318.html، زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011.

[43] منظمة العفو الدولية، *اليمن: اعتقال ناشط سياسي بمعزل عن العالمي الخارجي* (رقم الوثيقة: MDE 41/014/2010)، 2 ديسمبر/كانون الأول 2010،
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE31/014/2010/en

[44] منظمة العفو الدولية، اليمن: معلومات إضافية: اعتقال قيادي في الحراك الجنوبي: حسن باعوم (رقم الوثيقة: MDE 31/005/2011)، 22 فبراير/شباط 2011، على الموقع:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE31/005/2011/en

[45] منظمة العفو الدولية، *اليمن: إعتقال ناشطة بمعزل عن العالم الخارجي: زهرة صالح* (رقم الوثيقة: MDE 31/015/2010)، 16 ديسمبر/كانون الأول 2010، على الموقع:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE31/015/2010/en

[46] منظمة العفو الدولية، *اليمن: معلومات إضافية: الإفراج عن ناشطة سياسية* (رقم الوثيقة: MDE 31/001/2011)، 14 يناير/كانون الثاني 2011، على الموقع:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE31/001/2011/en

[47] رسالة من مكتب النائب العام، الوثيقة رقم 3178، 25 يوليو/تموز 2010.

[48] مذكرة الطبيب، بتاريخ 29 ديسمبر/كانون الأول 2010.

[49] "القاعدة تدعي الهجوم على شيعة اليمن – مواقع إلكترونية"، رويترز، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

[50] منظمة العفو الدولية، *اليمن: هجوم بالقنابل يستهدف الطائفة الزيدية*، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، على الموقع: http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/yemen-bomb-attack-targets-shi%E2%80%99-community-2010-11-24

[51] منشور منسوب لـ " القاعدة " يتوعد شخصيات أمنية من أبناء أبين (بالعربية)، الموقع الإلكتروني الإخباري *التغيير*، 9 سبتمبر/أيلول 2010، على الموقع: http://www.al-tagheer.com/news.php?id=21954، زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011.

[52] طبقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن حالة ما "يمكن أن ترقى إلى مرتبة نزاع مسلح غير دولي أ) إذا تصاعدت الأعمال العدائية إلى مستوى معين و/أو تطاولت إلى أبعد من الحد المعروف للاضطرابات الداخلية أو أعمال الشغب المتقطعة، ب) إذا أمكن تحديد الأطراف والتعرف عليها، ج) إذا أمكن التعرف على تخوم إقليم أراضي النزاع وتحديدها، د) إذا أمكن تعريف بداية ونهاية النزاع وتحديدهما."

[53] منظمة العفو الدولية، *آلاف اليمنيين بحاجة إلى الحماية عقب الهجوم على معتقلين مشتبه فيهم*، 22 سبتمبر/أيلول 2010، على الموقع http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/thousands-need-protection-after-fleeing-yemeni-assault-suspected-militants-2010-09-

[54] لمزيد من المعلومات، أنظر منظمة العفو الدولية، *اليمن: القمع تحت الضغوط*.

[55] منظمة العفو الدولية، *برقية "لوكيليكس" تؤيد الأدلة على ضلوع الولايات المتحدة في ضربات اليمن الجوية*، 1 ديسمبر/كانون الأول 2010، على الموقع: http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/wikileaks-cable-corroborates-evidence-us-airstrikes-yemen-2010-12-01

[56] برقية "لويكيليكس" بتاريخ يناير/كانون الثاني 2010 تحمل عنوان "اجتماع الجنرال بيتريوس مع صالح بشأن المساعدة الأمنية، ضربات القاعدة في جزيرة العرب"، مرسلة من السفارة في صنعاء (رقم البرقية: 10SANAA4).

[57] لمزيد من المعلومات، أنظر منظمة العفو الدولية، *اليمن: صور الصواريخ والذخائر العنقودية تشير إلى دور للولايات المتحدة في الهجوم المميت* (رقم الوثيقة: MDE 31/176/2010 PRE 01)، 7 يونيو/حزيران 2010، على: http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/yemen-images-missile-and-cluster-munitions-point-us-role-fatal-attack-2010-؛ ومنظمة العفو الدولية، *اليمن: القمع تحت الضغوط*.

[58] منظمة العفو الدولية، *سجن صحفي بعد زعمه تورط الولايات المتحدة في هجوم صاروخي*، 19 يناير/كانون الثاني 2011، على الموقع: http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/yemeni-journalist-jailed-after-alleging-us-involvement-missile-attack-2011-01-19

[59] "إقرأ مكالمة الرئيس الهاتفية مع الرئيس اليمني صالح"، مكتب وزير الخارجية للبيت الأبيض"، 3 فبراير/شباط 2011، على الموقع:
http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/02/03/readout-presidents-call-president-saleh-yemen

[60] "اليمن تعتقل مشتبهاً به وتؤكد أن الطرد المرسل كان متفجرات"، رويترز، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2010، على:
http://uk.reuters.com/article/2010/10/30/uk-usa-yemen-plane-idUKTRE69S37420101030، زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011.

[61] "هود: المرأة المشتبه في أنها وراء مؤامرة الرزمة البريدية تعرضت للتعذيب والإساءة"، *يمن بوست*، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2010، على: http://www.yemenpost.net/Detail123456789.aspx?ID=3&SubID=2716؛ وانظر أيضاً "مؤامرة المتفجرات تبيِّن وجود دور للاستخبارات"، نيويورك تايمز، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2010، على الموقع:
http://www.nytimes.com/2010/11/01/world/01terror.html?pagewanted=1، زيارة في 1 أبريل/ نيسان 2010.

[62] "أهالي سجناء الأمن السياسي يلتمسون العدالة"، *يمن تايمز*، 17 فبراير/شباط، على:
http://www.yementimes.com/defaultdet.aspx?SUB_ID=35592؛ زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011.

[63] لمزيد من المعلومات، أنظر منظمة العفو الدولية، *اليمن: القمع تحت الضغوط*.

[64] "اليمن تحكم بإعدام صانع قنبلة القاعدة"، رويترز، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، على الموقع:
http://www.reuters.com/article/2010/10/18/us-yemen-qaeda-idUSTRE69H4BR20101018، زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011.

[65] "المسؤولون اليمنيون والمتمردون يصلون إلى اتفاق سلام في قطر"، رويترز، 27 أغسطس/آب 2010، على:
http://www.reuters.com/article/2010/08/27/us-yemen-idUSTRE67Q39T20100827، زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011.

[66] "ورقة حقائق وأرقام للمفوضية العليا للاجئين بشأن اليمن – ديسمبر/كانون الأول 2010"، المفوضية العليا للاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2010.

[67] "دفع تعويضات للمتضررين من الحرب في صعدة الاثنين"، وكالة سبأ، 31 يوليو/تموز 2010، على الموقع:
http://sabanews.net/en/news221136.htm، زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011.

[68] "إقرار ميزانية 2010 بعجز يقرب من 500 بليون ريال: البرلمان يقر لجاناً لتقصي الحقائق في أحداث أبين ولحج وصعدة"، مأرب برس، 26 ديسمبر/كانون الأول 2009، على الموقع:
http://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=20978، زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011.

[69] "اليمن تفرج عن سجناء حوثيين طبقاً لاتفاق وقف إطلاق النار"، بي بي سي، 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، نقلاً عن تقرير لمراسل فضائية "العربية" التي تبث من دبي بالعربية في الساعة 13:27 بتوقيت غرينيتش من 30 ديسمبر/كانون الأول، وأنظر أيضاً "الحكومة اليمنية تطلق سراح 400 من المتمردين بحسب اتفاق للسلم"، رويترز، 30 ديسمبر/كانون الأول 2010.

[70] اطلعت منظمة العفو الدولية على شهادة طبية تقول إن علي السقاف يعاني من التهاب الكبد الوبائي ويتطلب وضعه علاجاً طبياً. والشهادة صادرة عن "المركز الاستشاري الدولي لأمراض الكبد" ومؤرخة في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

[71] أصدر المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام دون محاكمة والإعدام التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بياناً صحافياً في 18 مارس/آذار دعوا فيه السلطات إلى وضع حد للقمع العنيف للاحتجاجات (أنظر الموقع: http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10862&LangID=E، زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011). وفي 22 مارس/آذار 2011، شدّدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على أنه" يتعين في حقيقة الأمر التحقيق في جميع مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل آلية مستقلة وغير منحازة". أنظر الموقع: http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10878&LangID=E، زيارة في 1 أبريل/نيسان 2011.

[72] تدعو منظمة العفو الدولية ، وموقعون آخرون مجلس الأمم ا لمتحدة لحقوق الإنسان أن يعقد جلسة خاصة بشأن وضع حقوق الإنسان في اليمن، 28 مارس/ آذار 2011، انظر:

http://www.amnesty.org/sites/impact.amnesty.org/files/Call%20for%20United%20Nations%20Human%20Rights%20Council%20Special%20Session%20on%20the%20Human%20Rights%20Situation%20in%20Yemen.pdf

[73] للاطلاع على توصيات بشأن السبل التي تمكن الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي من التصدي على المدى الطويل لأوجه القصور المؤسسة التي تقف وراء انعدام المساءلة، أنظر منظمة العفو الدولية، *اليمن: القمع تحت الضغوط*.

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

أريد أن أساعد

حانَتْ لحظة الحقيقة لليمن

لقد تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في اليمن بسرعة منذ مطلع عام 2011: وجوبهت الاحتجاجات التي تعمَّ سائر أنحاء البلاد وتدعو إلى تنحي الرئيس علي عبدالله صالح، والتي أذكى نارها الإحباط والفساد والبطالة وكبت الحريات، بحملات قمع واسعة النطاق وغالباً ما اتسمت بالوحشية. وبدا أن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة على نحو متكرر، بما في ذلك إطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين العزَّل، مما أسفر عن مقتل عشرات المحتجين وإصابة مئات آخرين بجروح.

ويُظهر هذا التقرير أن رد فعل السلطات كان غير ملائم بشكل مريع. وفي الوقت الذي أُعلن فيه عن إجراء تحقيقات في بعض حوادث القتل، فإن ذلك الإعلان لم يحظ بثقة تُذكر. إذ أن الحصانة الواضحة التي تتمتع بها قوات الأمن وإفلاتها من العقاب على أفعالها، إنما تعكس نسقاً من عدم إجراء تحقيقات في الانتهاكات التي اقتُرفت في سياق رد فعل الحكومة على تحديات أخرى، من قبيل الحركة الانفصالية في الجنوب والمعارك المتقطعة في الشمال ووجود تنظيم «القاعدة» في البلاد.

وفي ضوء ما تقدَّم، فإن منظمة العفو الدولية تدعو إلى إجراء تحقيق دولي في حوادث القتل التي وقعت أثناء الاحتجاجات، وذلك كخطوة أولى نحو كسر حلقة الإفلات من العقاب في اليمن.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 31/007/2011 Arabic
أبريل/نيسان April 2011

منظمة العفو الدولية